https://doi.org/10.26682/schjuod.2021.24.1.7

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 24، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 121- 146، 2021 (عدد خاص)
المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول الإبادة الجماعية/ مركز دراسات الإبادة الجماعية، جامعة دهوك 27 – 28 كانون الثاني 2021

الإبادة الجماعية في رواندا – مقاربة تاريخية

مفتاح الحسوني الجمل[*] و محسن رمضان جابر[**]
[*]كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب–ليبيا
[**]كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية–ليبيا

(تاريخ القبول بالنشر:10 كانون الثاني، 2021)

الخلاصة

تناول البحث دراسة وقائع جريمة الإبادة الجماعية في رواندا من خلال توضيح مفهوم الإبادة الجماعية، وتحليل عوامل نشأة واستمرار الصراع السياسي الإثني المسلح، وعرض مراحل تطوره الذي كانت نهايته وقوع جريمة الإبادة الجماعية، التي بلغ عدد ضحاياها مليون شخص من التوتسي والمتعاطفين معهم.

لقد كان المجتمع الرواندي المكون من ثلاث جماعة إثنية (الهوتو، والتوتسي، والتوا)، قبل المرحلة الاستعمارية يعيش حياة مستقرة محكومة بعلاقة اقتصادية واجتماعية وسياسية يخضع فيها الهوتو لسيطرة التوتسي، مع إمكانية تغيير الانتماء للهوتو أو التوتسي بتغير الوضع الاقتصادي، هذه العلاقة غير العادلة في المجتمع الرواندي هي العامل الرئيسي المنشئ للصراع في رواندا، فبعد خضوع المجتمع الرواندي للسيطرة الاستعمارية الالمانية ثم البلجيكية التي أدت سياستهما إلى تغذية العنصرية الإثنية في رواندا نشأ الصراع السياسي الإثني المسلح، واستمر منذ قيام الثورة الاجتماعية سنة 1959 واستقلال رواندا سنة1961 وحتى وقوع جريمة الإبادة الجماعية سنة 1994 بسبب مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتأثيرها في تغذية الصراع وتصاعده.

لقد استطاعت رواندا تجاوز أزمتها من خلال مجموعة من الاجراءات والمعالجات في الجانب السياسي الذي عمل على توحيد الهوية الوطنية، واحتواء كل مكونات المجتمع من دون عنصرية أو إقصاء، والجانب الاقتصادي الذي نجح في تحقيق تنمية حقيقة في مختلف المجالات، إضافة إلى المجهودات الفاعلة في تحقيق المصالحة، والعدالة الانتقالية، فأصبحت نموذج يمكن الاستفادة منه في المجتمعات التي تعاني صراعات مسلحة.

الكلمات المفتاحية : الهوتو، التوتسي، الصراع السياسي الإثني، الإبادة الجماعية.

المقدمة

تمثل أعمال الإبادة الجماعية أبشع الجرائم الإنسانية التي حدثت في العديد من المجتمعات البشرية، وخلفت ذكريات مريرة في تاريخ الإنسانية، فقد حدثت عدة جرائم فظيعة بأساليب متوحشة جدًا، مما يثير سؤالًا مؤلمًا: ما الأسباب التي تدفع الإنسان ليمارس مثل هذه السلوكيات المنحرفة في حق إنسان أخر؟ فهي حالة يتم فيها إبادة عدد كبير من الأشخاص دفعة واحدة، والتاريخ العالمي القديم والحديث تعددت فيه المجازر التي ارتكبت بشكل تتجرد فيه النفس البشرية من الإنسانية والأخلاق والقيم، ففي الحرب العالمية الثانية قام النازيون بقتل ما يقارب من ستة ملايين من يهود أوروبا، والفاشيون في ليبيا مارسوا مختلف الأساليب من عمليات القتل والتهجير والنفي والمعتقلات الجماعية وطمس الهوية لإبادة الشعب الليبي ، وقام الفرنسيون بجرائم بشعة في الجزائر، والإبادة الجماعية للكورد في كوردستان العراق، ومذابح الأرمن عام 1915 م، والإبادة الجماعية في كمبوديا، ومذبحة صبرا وشاتيلا، ومذبحة سربرينيتشا في البوسنة والهرسك عام 1995، وإبادة الروهينغا في ميانمار، والإبادة الجماعية في

mu.jaber@asmarya.edu.ly

رواندا في الفترة الممتدة من 7 أبريل 1994 إلى 4 يوليو من نفس السنة، التي خلفت ما يقارب المليون قتيل أغلبيتهم من التوتسي والمعتدلين من الهوتو، وكل من عارض هذه الجريمة الشنيعة، تمت هذه الجريمة بشكل منهجي في أقل من ثلاثة أشهر وسجلت نقطة حالكة السواد في تاريخ البشرية جمعاء، تتناول درستنا بالبحث والتحليل دراسة هذه الجريمة التي حدثت في رواندا كحادثة تاريخية إنسانية مؤلمة نحتاج أن نبقيها في الذاكرة البشرية لنأخذ منها الموعظة والعبرة، وندرس الأسباب التي أدت إلى وقوعها بين أبناء الشعب الواحد في رواندا، ونستفيد من الكيفية التي تجاوز بها المجتمع الرواندي هذه المأساة المرعبة، وتجربته الناجحة في تحقيق العدالة والمصالحة والتنمية .

مشكلة الدراسة :

تنطلق مشكلة الدراسة من سؤال مفاده: ما وقائع جريمة الإبادة الجماعية في رواندا ؟ إضافة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية هي :

- ما مفهوم الإبادة الجماعية ؟
- ما العوامل المفسرة لوقوع الإبادة الجماعية في روندا ؟
- كيف تجاوز المجتمع الروندي مأساة الإبادة الجماعية ؟

فرضية الدراسة :

تتناول الدراسة بحث وتحليل الفرضية الآتية :

(السبب في وقوع جريمة الإبادة الجماعية في روندا السياسة الاستعمارية التي زرعت التفرقة والكراهية بين الروانديين خلال فترة الاستعمار وتداعياته) .

اهمية الدراسة:

تتمحور اهمية الدراسة في تقديم دراسة علمية حول دوافع وأسباب ارتكاب عملية الإبادة الجماعية في روندا، وما الأثار التي خلفتها هذه المجازر البشعة ، وكيف استطاع المجتمع الرواندي تجاوز مأساة الإبادة لتكون عبرة لكل المجتمعات يمكن الاستفادة منها. ومن ناحية عملية تقدم الدراسة تجربة متميزة في الطرق والاساليب للخروج من الازمة وتحقيق العدالة والمصالحة والتنمية والتقدم، يمكن أن توظف في مجتمعات أخرى للخروج من أزماتها وصراعاتها إلى السلام والتنمية .

أهداف الدراسة:

1- التعريف بمفهوم الإبادة الجماعية من الناحية النظرية .

2- تحليل العوامل التي أدت إلى وقوع جريمة الإبادة الجماعية في رواندا سنة 1994.

3- تحليل كيف نشأ الصراع ومراحل تطوره إلى وقوع جريمة الإبادة الجماعية .

4- توضيح لآليات التي تم اتخاذها للخروج من آثار الإبادة الجماعية .

تقسيمات الدراسة :

سيتمُ دراسةُ الموضوعِ من خلالِ المحاورِ التاليةِ :

المحور الأول : مفهوم الإبادة الجماعية.

المحور الثاني : نبذة عامة عن رواندا.

المحور الثالث : نشأة الصراع المسلح وتطوره إلى وقوع الإبادة الجماعية في روندا.

المحور الرابع : العوامل المفسرة لجريمة الإبادة الجماعية في رواندا.

المحور الخامس: معالجات آثار جريمة الإبادة الجماعية في رواندا.

المحور الأول : مفهوم الإبادة الجماعية

تعتبر جريمة الإبادة الجماعية من أشد الجرائم الدولية الموجهة ضد الجنس البشري؛ لما تشكله من تهديد للإنسان في حياته، وصحته، وكرامته، لأسباب دينية، أو عرقية، أو عنصرية، أو قبلية، ولجريمة الإبادة الجماعية جذور تاريخية تمتد إلى الفترة التي كانت فيها القبائل والمجتمعات تغير على بعضها، وتبيد بعضها بعضًا، للحصول على الغنائم والثروات والنفوذ. فقد ظهر مصطلح الإبادة الجماعية في دراسة أعدها الفقيه رافائيل ليميكن عام 1944، لتوضيح خصوصية الجرائم المرتكبة من النازيين والفظائع التي مارسوها ضد الإنسانية، ثم أطلق عليها جريمة الجرائم لعظم آثارها التدميرية، وعرفها بأنها " كل من يشترك أو يتآمر للقضاء على جماعة وطنية بسبب

يتعلق بالجنس أو اللغة أو حرية أو ملكية أعضاء تلك الجماعة، يعد مرتكبها لجريمة إبادة الجنس البشري" (ربيع، د ت، ص 103).

استخدمت العديد من المصطلحات للتعبير عن هذا المفهوم كمصطلح جرائم إبادة الجنس البشري، أو جرائم إبادة الجنس، إذ تعتبر من أخطر الجرائم التي ترتكب ضد البشرية، ففيها تتجسد فكرة الجريمة ضد الإنسانية بأدق معانيها حيث يقدم القتلة والسفاحون على إبادة جماعة ما، وقهرها بلا ذنب اقترفته سوى أنها تنتسب إلى جماعة أو جنس أو دين يخالف جنس أو دين القتلة (ربيع، د ت، ص 104).

عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية بأنها هي التدمير المنظم لكل أو جزء بواسطة حكومة أو سلطة وطنية لعرقية معينة أو جماعة قومية أو مجموعة أثنية (مصطفى، 2006، ص 8).

وعرفت هيلين فاين الإبادة الجماعية بأنها " فعل موجه مستمر على يد الجاني لغرض التدمير الفعلي لمجموعة ما بصورة مباشرة أو من خلال منع التناسل الحيوي والاجتماعي لأعضاء المجموعة" (مصطفى، 2006، ص 9).

من الناحية القانونية بدأ تشكيل ما أصبح يعرف باتفاقية الإبادة الجماعية مع الجلسة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر عام 1946، بمدة قصيرة بعد انتهاء محاكمات نوريمبرغ *، فقد حدد القرار رقم 96 (1) الذي تبنته الجمعية العامة بالإجماع في 11 ديسمبر عام 1946، معنى الإبادة الجماعية وهو حرمان حق وجود مجموعات بشرية كاملة، وبما أن القتل هو حرمان حق عيش أفراد بشريين، فتعد الإبادة الجماعية جريمة في القانون الدولي، وتتعارض مع روح الأمم المتحدة، وأهدافها، ويدينها العالم الحضاري(شو، 2017 م، ص 69)، وبعد سنتين تبنت الجمعية اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبها في 1948/12/09 (شو، 2017 م، ص ص 69 ، 70)، ودخلت حيز التنفيذ في 1951/01/12 م (http/www.genocidewatch.org)، ونصت الاتفاقية *على جملة من النقاط هي (شو، 2017 ، ص 71) (رمضان، 2006، ص 6):

1- التأكيد على أن ارتكاب الإبادة الجماعية في السلم أو الحرب هو جريمة في القانون الدولي يجب منعها والمعاقبة على ارتكابها .

2- تعني الإبادة الجماعية أي من الأفعال التالية، المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعات قومية أو إثنية* أو دينية:

أ- قتل أعضاء من جماعة ما.

ب- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء منها.

ت- إخضاعها، عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا.

ث- فرض تدابير تستهدف الحيلولة دون إنجاب الأطفال.

ج- نقل أطفال من جماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

3- حددت الاتفاقية مجموعة من الأفعال التي تتطلب العقاب وهي:

أ- الإبادة الجماعية .

ب- التآمر لارتكاب الإبادة الجماعية .

ت- التحريض المباشر والعلني لارتكاب الإبادة الجماعية .

ث- محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية .

ج- التورط في الإبادة الجماعية .

تضمنت هذه الاتفاقية تقديم الحماية لأربع فئات من الجماعات وهي: (الجماعة القومية، والجماعة الوطنية، والجماعة العرقية، والجماعة الدينية)، وقد تم التعريف بهذه الجماعات كالآتي: فالجماعة القومية: تعني الفئة من الناس

* هي محاكمات ضد متهمين من القادة النازيين نفذوا إبادة جماعية متعمدة ومنهجية ضد مجموعات عرقية وقومية ، وعلى وجه الخصوص اليهود والبولنديون والغجر .

* للاطلاع على تفاصيل الاتفاقية انظر إلى موقع منظمة محاربة الإبادة العالمية، صفحة اتفاقية CPPCG ، شبكة المعلومات الدولية : http://preventgenocide.org

* تعرف الإثنية بأنها " جماعة من الأفراد مرتبطة بمجموعة من الخصائص المركبة والمشتركة إنثروبولوجيا، ولغويا، وسياسيا، وتاريخيا ، أي يشكل الاجتماع نظاما وبنية ثقافية" .

تعرف هويتهم ببلاد مشتركة (ينسبون إليها) أو أصل قومي معين، أما الجماعة الوطنية: فتعني فئة من الناس تعرف هويتهم بثقافة تقليدية عامة أو لغة أو تراث محلي، أما الجماعة العرقية: فتعني فئة من الناس تعرف هويتهم بالصفات العضوية، وتعني الجماعة الدينية: فئة من الناس تعرف هويتهم بالمعتقدات الدينية المشتركة بينهم وحسب شعائرهم وطقوسهم المتبعة (مصطفى، 2006، ص 13) .

ونوضح باختصار أنواع الإبادة الجماعية في النقاط التالية (ربيع، د ت، ص 109) :

1- الإبادة الجسدية: وتعني القتل بالغازات السامة، أو الإعدام أو دفن الأحياء، والقصف بالطائرات، أو الصواريخ، وغيرها من الأسلحة ذات التدمير الشامل.

2- الإبادة البيولوجية: وتتمثل في تعقيم الرجال، وإجهاض النساء بوسائل مختلفة، والتدخل في تغيير الخلقة الإنسانية لأهداف سياسية، ودينية للقضاء على العنصر البشري.

3- الإبادة الثقافية: وهي متمثلة في حرمان مجموعة معينة من استعمال اللغة الخاصة بهم، والاعتداء على حقوقهم الثقافية .

يتداخل مفهوم جريمة الإبادة الجماعية مع الجرائم الدولية التي تمس الكرامة الإنسانية، والوجود الإنساني، كالجرائم ضد الإنسانية، وجريمة الحرب، فالجرائم ضد الإنسانية هي تلك الأفعال التي تمس كرامة الإنسان، وحقه في الحياة، كجريمة التعذيب، وجريمة التمييز العنصري، وجريمة الاضطهاد، وجريمة الحمل القسري، إذ تعتبر جريمة الإبادة الجماعية جريمة ضد الإنسانية أي تدخل ضمن الافعال المكونة لها، وهذا ما نصت عليه لائحة نورمبورغ لسنة 1945، ولبشاعة هذه الجريمة فقد تم تمييزها كجريمة مستقلة في اتفاقية الأمم المتحدة لمنع إبادة الجنس البشري، وفي الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة ورواندا، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيث ورد النص على أن جريمة الإبادة الجماعية كجريمة مستقلة عن الجرائم ضد الإنسانية، إضافة إلى اختلاف الجريمتين في أسباب التجريم، إذ إن أساس التجريم في جريمة الإبادة الجماعية هو حماية الجماعة، سواء كانت عرقية، أو دينية، من التدمير الكلي أو الجزئي، بينما أساس التجريم في الجرائم ضد الإنسانية يعود إلى حماية السكان المدنيين من الاعتداءات المنظمة التي يحتمل أن يتعرضوا لها (سفيان، 2012/2013، ص ص 6،7).

أما جرائم الحرب فهي تلك الانتهاكات لقوانين وأعراف الحرب التي لا يتصور ارتكابها إلا أثناء النزاعات المسلحة، وتعتبر من أول الجرائم الدولية التي نظمها القانون الدولي الإنساني، الذي يسعى من خلال قواعده إلى حماية ضحايا النزاعات المسلحة، والحد من الأساليب المستخدمة فيها، و المتمثلة في جريمة القتل العمدي، وجريمة الترحيل القسري للسكان، وتتضح أوجه التشابه بين الجريمتين في الغاية التي تسعى الجماعة الدولية إلى تحقيقها، وهي منع ومعاقبة جرائم الإبادة، وجرائم الحرب، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، كذلك القصد من هذه الجرائم وهو تدمير وإبادة جماعات معينة، أو انتهاك حقوق الإنسان، وكرامته، فهذه الأعمال مدانة من طرف الجماعة الدولية كونها تمس السلم والأمن الدوليين، وتخالف مبادئ الأمم المتحدة، إضافة إلى أنهما تمثل انتهاكا لقواعد القانون الدولي الإنساني، وقوانين وأعراف الحرب، أثناء النزعات المسلحة، وتتضح أوجه الاختلاف بين الجريمتين في القصد الجنائي الخاص، فنية التدمير الكلي والجزئي لجماعة قومية، أو اثنية، أو دينية المشترط توفره في جريمة الإبادة الجماعية، لا يشترط توفره في جريمة الحرب؛ لأن الهدف من الحرب كسر إرادة المنهزم وفرض إرادة المنتصر، كذلك تختلف جريمة الحرب عن جريمة الإبادة الجماعية في أن جريمة الحرب تقع نتيجة لمخالفة قوانين، وأعراف الحرب، أو مخالفة قواعد القانون الدولي الإنساني، بينما القواعد القانونية التي تحظر جريمة الإبادة في القانون الدولي أوسع من قواعد القانون الدولي الإنساني؛ لأنها تهدف إلى حماية جماعة بشرية من الاضطهاد، والتدمير سواء في وقت السلم، أو في وقت الحرب، كما أن اتفاقية الإبادة تسعى إلى حماية جميع الأشخاص بغض النظر عن وضعيتهم أو حالتهم (سفيان، 2012/2013، ص ص 10-11) .

وقد تم تحديد عشر مراحل متداخلة ومتتابعة لحدوث جريمة الإبادة الجماعية وهي كالآتي (مصطفى، 2006، ص ص 15-18) (ستانتون، 2016):

1- التصنيف : وهو التمييز بين الناس بـ "هم ونحن" وذلك بحسب الأصول العرقية، أو العقيدة الدينية، أو القومية.

2- الترميز : وتكون بإعطاء أو اتخاذ رموز للفئات الموجودة بالمجتمع حيث يتم تمييز الناس برمز معين حسب اللون أو الجنس سواء بالملبس أو بعض الصفات المشتركة للشكل الخارجي، وهذا الامر يوجد في كل المجتمعات ولا يمكن وصفه بعدم الإنسانية وهو لا يؤدي إلى حدوث الإبادة الجماعية دون أن تعقبها عملية التمييز ، و التجريد من الإنسانية.

3- التمييز: تستخدم المجموعة المهيمنة القانون والعرف والسلطة السياسية لإنكار حقوق الجماعات الأخرى. من خلال حرمان المجموعة الضعيفة من الحقوق المدنية الكاملة أو حقوق التصويت أو حتى المواطنة. المجموعة المهيمنة مدفوعة بأيديولوجية إقصائية تحرم المجموعات الأقل قوة من حقوقها. تؤيد الأيديولوجية احتكار أو توسيع السلطة من قبل المجموعة المهيمنة. إنه يضفي الشرعية على إيذاء الفئات الضعيفة. غالبًا ما يكون المدافعون عن الإيديولوجيات الإقصائية يتمتعون بشخصية جذابة ، ويعبرون عن استياء أتباعهم ، ويجتذبون الدعم من الجماهير.

4- التجريد من الإنسانية: وهي إنكار إنسانية مجموعة معينة بالمجتمع ومساواتهم بالحيوانات او الآفات أو حتى الحشرات وتؤدي هذا الدور وسائل الإعلام التي يتم توظيفها لذم المجموعة المستهدفة .

5- التنظيم وهي تكون من خلال عمليات منظمة بواسطة جهة ما في المجتمع تتولى القيام بجريمة الإبادة الجماعية .

6- الاستقطاب: وهي عملية يتولى قيادتها المتطرفون الذين يعملون على نشر ثقافة الاستقطاب، وفي أحيانا كثيرة تساعدهم القوانين العنصرية التي تحرم التفاعل الاجتماعي بين المجموعات المتباينة.

7- التحضير: ويتم فيها تحديد الضحايا وتجهيز قوائم الموت واحيانا يتم فصلهم بعيدا عن باقي المجموعات وذلك بسبب هويتهم العرقية أو معتقداتهم الدينية.

8- الاضطهاد: يتم التعرف على الضحايا وفصلهم عن بعضهم بعضًا بسبب هويتهم العرقية أو الدينية. يتم وضع قوائم الموت. في الإبادة الجماعية التي ترعاها الدولة ، قد يُجبر أعضاء مجموعات الضحايا على ارتداء رموز تعريف. غالبًا ما يتم مصادرة ممتلكاتهم. في بعض الأحيان يتم عزلهم ، أو ترحيلهم إلى معسكرات الاعتقال ، أو حصرهم في منطقة ضربتها المجاعة ويتضورون جوعًا. إنهم محرومون عمدًا من الموارد مثل الماء أو الطعام من أجل تدميرهم ببطء. يتم تنفيذ برامج لمنع الإنجاب من خلال التعقيم القسري أو الإجهاض. يتم أخذ الأطفال بالقوة من والديهم. تتعرض حقوق الإنسان الأساسية لمجموعة الضحايا للانتهاك بشكل منهجي من خلال عمليات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والتهجير القسري.

9- الإبادة: في هذا المرحلة تبدأ فعليا عمليات القتل الجماعي لمجموعات كبيرة من الناس، ويعتبرها مرتكبوها شيئًا مشروعا؛ لأنهم عادة لا يعتقدون بأن ضحاياهم بشرًا كامل الإنسانية.

10- النكران: هذه المرحلة تلي الإبادة الجماعية، وينكر الجناة بأنهم ارتكبوا أي جرائم ويضعون اللوم على الضحايا.

إن جريمة الإبادة الجماعية عادة ما تكون بعد مرحلة مزمنة ومتقدمة من الصراع السياسي والإثني الذي يدور بين مكونين أو أكثر من مكونات المجتمع العرقية، أو الدينية، وهي جريمة يعاقب عليها القانون الدولي وتحرمها كل الشرائع السماوية، وترفضها الفطرة الإنسانية، وهي دليل على عجز الدولة التي تحدث فيها هذه الجريمة القذرة على تحقيق العدالة، والتنمية، والتكامل الوطني، وترسيخ قيم المواطنة، والهوية الوطنية الجامعة بين أبناء المجتمع (مصطفى، 2006، ص 3).

خلاصة القول إن جريمة الإبادة الجماعية جريمة عنصرية، تغذيها دوافع الحقد، والكراهية، وعدم قبول الأخر، فتؤدي إلى ارتكاب أعمال عنيفة معنويًا وماديًا تهدف إلى فناء الأخر وإزالته من الوجود.

المحور الثاني : نبذة عامة عن رواندا

نتناول في هذا المحور التعريف برواند من خلال إعطاء لمحة عامة عن موقعها الجغرافي، وتركيبتها السكانية، وطبيعة الحياة السياسية والثقافية في المجتمع الرواندي بشكل عام .

تقع رواندا في شرق وسط القارة الافريقية في منطقة البحيرات العظمى إلى جنوب خط الاستواء قليلا، تحدها أوغندا من الشمال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الغرب، وبورندي من الجنوب، وتنزانيا من الشرق ، سميت بأرض الألف تلة لميزة ارتفاع أراضيها، تبلغ مساحتها 26338 كيلو متر مربع ، ويبلغ عدد سكانها طبقا لتقديرات أواسط التسعينيات نحو 7164944 نسمة، تقع عاصمة رواندا (كيغالي) في الوسط وتبلغ مساحتها 400 كيلو متر مربع (رحلي، 2014 – 2015، ص ص 12،11).

تتكون التركيبة السكانية في رواندا من ثلاث مجموعات إثنية * وهي : التوا بنسبة (1%)، التوتسي (9%)، الهوتو(90%) ، ويعتبر التوا هم أول أقدم من سكنوا إقليم رواندا، وليس لهم أي تأثير في الحياة الحديثة، ويقتصر نشاطهم الاقتصادي على الصيد وصنع الفخار، وتتركز حياتهم في الغابات والأدغال (شابوني، 2009/2010، ص 50)، ثم بعد قرون جاءت قبائل (الهوتو) التي عرفت بممارسة الأعمال الزراعية، والصيد، وهي تشكل الأغلبية المطلقة في رواندا، ومع حلول القرن الرابع عشر الميلادي شهد المنطقة توافد جماعات من التوتسي شكلت أقلية سكانية، ولكن كان لها تأثير في طبيعة الحياة الاقتصادية والسياسية في رواندا (رحلي، 2014 – 2015، ص ص 18،16)، ويعتمد التوتسي في نشاطهم الاقتصادي على الرعي، والثروة الحيوانية المتمثلة بشكل خاص في الأبقار، ما وفر لها امتلاك القوة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية (شابوني، 2009/2010، ص 51).

ويتكلم سكان رواندا لغة واحدة وهي كينارواندا، بالإضافة إلى الفرنسية، والإنجليزية، والسواحلية، (القوال، 2009، ص 83)، لغة "كينارواندا" هي لغة البانتو وهي اللغة الأم لمعظم الروانديين، وترتبط ارتباطا وثيقا بلغة "كيروندي" لغة سكان بورندي ولغة "ماشي" لغة سكان منطقة جنوب الكونغو، ولغة "كيها" لغة سكان شمال غرب تنزانيا (نور، 2014-2015، ص 23) .

أما من الناحية الدينية فيتوزع سكان رواندا بين الديانة المسيحية، والإسلامية، والمعتقدات التقليدية، انتشرت الديانة المسيحية في رواندا مع مجيء الأوروبيين عبر البعثات التبشيرية، فحسب إحصائيات عام 1991 م تبلغ نسبة الكاثوليك 62% ، والبروتستانت 18% ، و19% ديانة تقليدية، 1% مسلمين (رحلي، 2014 - 2015، ص 21).

ومن جانب الحياة السياسية كانت رواندا قبل قدوم الاستعمار قائمة على نظام المملكة الهرمي' القائم على تسلسل جماعات ذاتية القيادة، تجتمع تحت سيطرة مباشرة للموامي (ملك)، إذ كان هذا المنصب يتم بالوراثة تتوارثه قبيلة أبانييجينا التوتسية، حيث كان الملك هو تجسيد للإله إيمانا ورمزا لرواندا كلها، وكان هناك مجلس الأبيرو مهمته أداء بعض الشعائر، والطقوس السرية على الملك الجديد، وينقسم هذا المجلس إلى ثلاث فئات تتولى كل فئة اختصاصات محددة وهي: أمراء مراعي يشرفون على أراضي الرعي، وأمراء الجيش ويتولون أمور تجنيد الرجال والقتال، وأمراء الأرض يتولون زراعة الأراضي والإنتاج والجباية والخراج (بركة، 21-22 أفريل 2002، ص ص 29،28) ،لا توجد فروق ثقافية تذكر بين التوتسي والهوتو؛ فهم يتشاركون نفس اللغة، والمعتقدات والدين والتقاليد (نور، 2014-2015، ص 23).

لقد كان المجتمع الرواندي عبارة عن جماعات قبلية أو عشائرية تبدي ولاءها لنفس الملك، ولها نفس الإله الذي يعبدونه، ويشتركون في نفس الثقافة، ونفس اللغة، ويتعايشون على نفس الأرض، ليتضح أن طبيعة العلاقات التي كانت موجودة قبل الاستعمار ميزها التجانس والانسجام والانتماء إلى نفس الثقافة، مع الإشارة إلى وجود بعض الاختلافات البسيطة من الناحية الفيزيولوجية مع قوة الروابط الاجتماعية كما أوضحنا، والتنافس الاقتصادي، وهذا من الامور الطبيعية في أي مجتمع (شابوني، 2009/2010، ص ص 53،52)، ومن دلالات التجانس الثقافي أن الزواج الذي

* تعرف الإثنية بأنها " جماعة من الأفراد مرتبطة بمجموعة من الخصائص المركبة والمشتركة إنثروبولوجيا، ولغويا، وسياسيا، وتاريخيا ، أي يشكل الاجتماع نظاما وبنية ثقافية" .

يعتبر أبسط مؤسسة اجتماعية في رواند كان شائعا نسبيا بين الهوتو والتوتسي (نور، 2014-2015، ص 23).

ومن خلال المقارنة التالية التي اجرتها الباحثة لبنى نور(2014-2015) بين المجموعات الإثنية الثلاثة، فإنه يتضح عدم وجود أسس تاريخية أو ثقافية يستند عليها هذا التصنيف الطبقي الإثني، أو فروق بيولوجية تذكر فيما بينها (ص 19) :

جدول 1: تصنيف المجموعات الإثنية في رواندا

معيار التصنيف	الهوتو	التوتسي	التوا
الأصل	هم ثاني من سكن رواندا، أتوا إليها مهاجرين من جهة الغرب .	محاربون وفدوا إلى رواندا بعد الهوتو بزمن طويل، قادمين من الشمال الشرقي.	يمثلون السكان الأصليين لرواندا.
الصورة الذهنية	يرون أنفسهم الأغلبية وأصحاب الحق في رواندا كوطن أصلي لهم وحدهم .	يراهم الهوتو أقلية غازية متسلطة، ولا يحق لهم أن يشاركوهم في الوطن .	جماعات من الصيادين ليس لهم أي ثقل سكاني أو سياسي .
النسبة العددية	% 84	% 15	% 1
الثقافة	رغم اختلاف أصول الجماعات الثلاثة فقد تكيف كل منهم مع ثقافة المكان شبه الموحدة (لغة، ودينا، وعادات ومعتقدات، وغيرها)، واضافوا إليها قليلاً من ثقافتهم التي أتوا بها من أوطانهم الأصلية، لتكون المحصلة ثقافة متجانسة إلى حد كبير، تجعل من الصعب التفريق بين ثقافة الهوتو وثقافة التوتسي، ولعل التمييز بينهما وبين التوا الصيادين أكثر سهولة مقارنة بصعوبة التمييز بين جماعتين من الهوتو والتوتسي		
الوظائف الرئيسية	مزارعون	رعاة ماشية	بدو صيادون
المواصفات الجسدية العامة	قصار القامة وعريضون	طوال القامة ونحيفون	لا يوجد موصفات محددة

فقد كان من الصعب التفريق بين رواندي وآخر، حتى من خلال الفروق الفيزيائية البسيطة جدا، وحتى أسماء الأشخاص، والعائلات لا تحمل أي دلالات إثنية، فلم يكن الروانديين قبل الاستعمار يملكون بطاقة هوية بها خانات لاسم العائلة أو التصنيف العرقي (نور، 2014-2015، ص 20).

لقد تمكن التوتسي من فرض سيطرتهم على الهوتو والتوا من خلال السيطرة على مصادر الثروة(الماشية، والأرض)، في شكل علاقة عرفت بعلاقة الأبوهاكي، وهي علاقة قائمة على تابع ومتبوع، فقد كانت الماشية هي رمز الثروة في المجتمع التقليدي الرواندي، ومن ضوابط هذه العلاقة أنه على التابع أن يقدم للمتبوع قدرا من السلع والخدمات، وكان من واجبات المتبوع توفير الحماية لاتباعه، وكان بإمكان أبناء جماعة الهوتو الانتقال إلى جماعة التوتسي إذا تحصل على قطعة من الأرض، وبعض قطعان الماشية بموافقة أحد سادة التوتسي، فيصبح منتمين إلى جماعة التوتسي، والعكس صحيح، إذا فقد أحد من التوتسي أرضه يتحول إلى جماعة الهوتو (مصطفى، 2006، ص 50). فقد صَنفت هذه العلاقة القائمة على أساس اقتصادي، واجتماعي التوتسي كملاك للثروة، والسلطة، والهوتو كخدم لهم، مع امكانية تغير هذا الوضع لأي فرد من الجماعتين . واشار الدكتور الدكتور حمدي حسن أن التوتسي كونهم أقلية سيطروا على الأغلبية من الهوتو، وفرضوا عليهم نظاما إقطاعيا متسلطا (حسن ح.، 2019).

استولت المانيا على منطقة روندا بورندي عام 1890، واستمرت في السيطرة عليها حتى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، إذ وقعت روندا وبورندي تحت سيطرة الاستعمار البلجيكي، تحت نظام الانتداب في ظل عصبة الأمم حتى الحرب العالمية الثانية، ثم نظام الوصاية بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة، إلى أن انفجرت ثورة الهوتو سنة 1959، وأعلنوا الجمهورية المستقلة في 1 يوليو سنة 1962، وتغير النظام السياسي في رواندا من نظام ملكي تحت سيطرة التوتسي، إلى نظام جمهوري تحت سيطرة الهوتو(نور، 2014-2015، ص ص 5-6).

ومع هذه الثورة وتحقيق الاستقلال في ظل النظام السياسي الذي يسيطر عليه الهوتو، بدأت سلسلة الصراع المسلح بأبعاده السياسية والإثنية الذي كانت مرحلته الأخيرة وقوع جريمة الإبادة الجماعية سنة 1994. حيث تعد رواند من أبرز

الدول الأفريقية التي عاشت محنة الصراعات المسلحة، والحرب الأهلية سنة 1990، وصلت ذروتها إلى وقوع الإبادة الجماعية، استطاعت رواندا أن تتجاوز آثار هذه الجريمة البشعة والسنوات الطويلة من الصراع المسلح –كما سنوضح في ما سيأتي من هذه الدراسة – وتحقق استقرارًا سياسيًا وتنمية وتقدمًا اقتصاديًا جعل منها سنغافورة أفريقيا كما يطلق عليها البعض في وسائل الإعلام، فاليوم "تعيش رواندا على وقع مسيرة تنموية واعدة، فبمعدل نمو 8% سنويًا، قفز ناتجها الإجمالي الخام من ملياري دولار سنة 2002 إلى ثمانية مليارات دولار سنة 2013، كما قفز عدد الجامعات من واحدة سنة 1994 إلى 29 جامعة سنة 2010 ،وانتقل ترتيبها في سلم الفساد من 185 سنة 2005 إلى 52 سنة 2012" (حسن ح.، 2019) .

رواندا اليوم ليس رواندا الأمس في جميع جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، لقد خاضت رواندا تجربة ناجحة في تجاوز مآسي وأثار الإبادة الجماعية، وبناء نظام سياسي حقق النجاح والتقدم في مجالات مختلفة، إنها نموذج يستحق الدراسة والاستفادة منه بالنسبة للمجتمعات التي تعاني من الصراعات السياسية .

المحور الثالث : نشأة الصراع المسلح وتطوره إلى وقوع الإبادة الجماعية في روندا

ترتبط جريمة الإبادة الجماعية بمفهوم الصراع* بمختلف أنواعه سواء الإثني، أو الديني، أو السياسي بشكل عام، وهي حصيلة لمرحلة متقدمة من ذلك الصراع عبر مراحل متعددة ومتداخلة، بتأثير مجموعة من العوامل المتشابكة على الصعيد المحلي، والاقليمي، والدولي تصل في نهايتها إلى ذلك الشكل البشع من السلوك الإجرامي، وهو الإبادة الجماعية كنتيجة لهذا الصراع .

فقد وقعت الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا بعد مراحل متعددة من الصراع السياسي، و العنف المسلح مختلف الأشكال بين الهوتو والتوتسي، فلم تكن جريمة الإبادة الجماعية حادثة مفاجئة، وإنما سبقتها نزاعات وصراعات دموية بين الطرفين، نحددها في المراحل التالية :

1- مرحلة الثورة الاجتماعية للهوتو سنة 1959.

بدأ خلال النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين شعور الهوتو بالعبودية من قبل البلجيك والتوتسي من جهة، والظلم من النظام العقاري المطبق (توزيع الأراضي) من جهة أخرى، إضافة إلى إثارة الحديث عن المشكلة الإثنية، وتصاعد التوتر الذي انتهى بقيام ثورة الهوتو سنة 1959، بدعم من الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، عرفت بالثورة الاجتماعية ، نفي على إثرها ملك التوتسي إلى الخارج سنة 1961، وأعلنوا الهوتو الجمهورية المستقلة في 1 يوليو سنة 1962، وتغير النظام السياسي في رواندا من نظام ملكي تحت سيطرة التوتسي إلى نظام جمهوري تحت سيطرة الهوتو(نور، 2014-2015، ص ص 5-6).

ففي سنة 1957 صدر بيان الهوتو المؤسس لحركة "بارماهوتو" (الحزب السياسي المسؤول عن قيام الثورة الاجتماعية) التي نددت بالاحتكار، السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والتنموي من طرف التوتسي، بالإضافة إلى ذلك فإن البيان عزز فكرة أن جماعة التوتسي هم شعب غريب عن رواندا أتى من خارج الإقليم لفرض هيمنته على جماعة الهوتو (الوليد، 2013/2012، ص 36).

وتشكلت الحركة الاجتماعية للهوتو "بارماهوتو" بزعامة "غريغوري كايبيباندا"، وتحولت إلى حزب سياسي في أكتوبر 1957، باسم الحركة الديمقراطية الرواندية / حزب حركة تحرير، وفي نوفمبر من نفس العام ظهر حزب آخر للهوتو باسم " رابطة ترقية الجماهير" بزعامة جوزيف جيتيرا، وفي نفس الوقت قامت النخبة المحافظة من التوتسي في أغسطس عام

* الصراع هو تصادم إرادة وقوى خصمين أو أكثر، حيث يكون لكل طرف من الأطراف رغبة في تحطيم الطرف الآخر كليا أو جزئيا بحيث تتحكم إرادته في إرادة الخصم ومن تم يمكن أن ينتهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه .

1959 بإنشاء حزب الاتحاد القومي الرواندي (إبراهيم ، 2002، ص ص 60-71).

وخلال هذه التطورات والمستجدات تغير موقف السلطات الاستعمارية البلجيكية لصالح الهوتو، وكان ذلك عاملا حاسمًا في نجاح ثورتهم ضد النظام التقليدي الذي يسيطر عليه التوتسي، فقامت بعزل الكثير من امراء التوتسي، وعينت بدلهم آخرين من الهوتو، وقامت بتحويل الإمارات والرئاسات التقليدية، إلى بلديات التي أصبح معظم رؤسائها من الهوتو، وقامت باحتجاز الملك "موتارا الثالث" ملك رواندا، وتم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة "جريجوار كايبيباندا" زعيم حزب "بارماهوتو" (مصطفى، 2006، ص69).

أجريت انتخابات عامة في سبتمبر عام 1961 لاختيار حكومة للبلاد، وتقرير مستقبل الملكية في رواندا، فكانت النتيجة تصويت 80% من الناخبين لصالح النظام الجمهوري، ومن ثم أصدر المجلس التشريعي المنتخب في أكتوبر 1961، قرارًا بإلغاء الملكية، وتجريد الملك من سلطاته، كما تم إعلان الجمهورية في البلاد، وانتخب " جريجوار كايبيباندا " رئيسًا للجمهورية الوليدة، وفي ديسمبر 1961، حصلت رواندا على الحكم الذاتي تمهيدًا لاستقلالها الذي تم بالفعل في 1 يوليو 1962 في ظل نظام جمهوري يسيطر عليه الهوتو، وبدأ تشكل الحياة السياسية وظهور عدد من الأحزاب السياسية (المكي، 2000، ص 157)(مصطفى، 2006، ص ص 69-70).

حقق حزب بارماهوتو نجاحًا ساحقًا في الانتخابات التشريعية والمحلية اعتمادًا على الايديولوجية القائلة برفض النظام الاقطاعي وإبعاد جماعة التوتسي من الساحة السياسية (الوليد، 2013/2012، ص 36) فكانت هذه الإيديولوجيا العنصرية مغذيًا لإستمرار الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي.

قد مر هذا التغيير من خلال عملية عنف دموي كان ضحيتها ما يقارب العشرين ألف من التوتسي، والعديد من اللاجئين يقدر عددهم نحو 300 ألف أجبروا على النزوح من أراضيهم، ليجعل منهم النزوح الجماعي أقلية أقل عددا من ذي قبل (الوليد، 2013/2012، ص 36).

لم يتوقف العنف السياسي الإثني المسلح بين الهوتو والتوتسي باستقلال رواندا عام 1962، إذ حاول التوتسي استعادة سيادتهم المفقودة، بينما عمل الهوتو على المحافظة على جمهوريتهم الوليدة، وبحلول عام 1965 عزز الهوتو هيمنتهم وسيادتهم على مقاليد الأمور في البلاد خلال عهد الرئيس كايبيباندا (1962-1973)، وعهد الرئيس هابياريمانا (1973-1994) . (إبراهيم ، 2002، ص ص 80-86).

ففي عهد الرئيس كايبيباندا خلال الفترة 1962-1973 استمرت عمليات العنف والعنف المضاد بين الهوتو والتوتسي، مخلفتين عشرات الالاف من اللاجئين إلى الأقاليم المجاورة، وتكونت مجموعات صغيرة من هؤلاء اللاجئين شنت حرب عصابات ضد نظام الهوتو الناشئ في رواندا، وأطلق الهوتو على هذه المجموعات اسم "أنيتري"، وتعني الصراصير في اللغة الرواندية، تمكنت هذه المجموعات في ديسمبر عام 1963 من التقدم إلى مسافة 20 كم من العاصمة كيغالي، واجهها الجيش الحكومي وتمكن من ردها، وقامت الحكومة على إثر هذه الهجمات بحملة اعتقالات واسعة ضد التوتسي المقيمين في رواندا، قتل خلالها ما بين 10 إلى 14 ألف شخص بمن فيهم جميع السياسيين التوتسي الذين بقوا داخل البلاد حتى المعتدلين منهم، وزاد عدد اللاجئين التوتسي الفارين إلى الدول المجاورة منذ بداية العنف عام 1959 حتى أواخر عام 1964 إلى نحو 336 ألف شخص، كما هو موضح في الجدول رقم (2) :

جدول 1: يوضح عدد اللاجئين في الدول المجاورة لرواندا ما بين العام 1959. وحتى آواخر العام 1964م .

ر.ت	الدول	العدد
.1	بوروندي	200 ألف
.2	أوغندا	78 ألفا
.3	تنزانيا	36 ألفا
.4	الكونغو الديمقراطية	22 ألفا

الجدول من إعداد الباحثين

واستمرت سلسلة العنف الاثني المتبادل، فقد ذبح ما بين 80 ألفاً إلى 200 ألف من الهوتو على يد التوتسي في بورندي عام 1972 (نور، 2014-2015، ص ص 5-6) (شابوني، 2009/2010، ص 54)، فقام نظام غريغوار كاييباندا بتطبيق سياسة الحصص الإثنية بدقة في مختلف المؤسسات والهيئات في البلاد، وترتب على ذلك فصل الكثير من التوتسي من وظائفهم ومدارسهم وجامعاتهم، وفر الكثير منهم خارج البلاد (مصطفى، 2006، ص 71).

ونتيجة لحالة عدم الاستقرار والعنف المتبادل، والصراع الإقليمي الداخلي بين عناصر النخبة من الهوتو (هوتو الوسط، والجنوب في مواجهة هوتو الشمال) في عهد الرئيس غريغوار كاييباندا المنتمي لهوتو الجنوب حدث انقلاب عسكري في 1973، بقيادة قائد الأركان جوفانيل هابياريمانا المنتمي لهوتو الشمال، مؤسسًا الجمهورية الثانية في رواندا، التي استمر في حكمها لمدة عشرين سنة حتى حادثة اغتياليه في سنة 1994 ، مارس خلال هذه الفترة سياسة عنصرية جهوية بإتباع سياسة التمييز بين هوتو الشمال، وهوتو الجنوب من جهة، والتوتسي والهوتو من جهة أخرى (شابوني، 2009/2010، ص 54)، اعتمد هابياريمانا على نظام الحزب الواحد في حكمه، من خلال قيادته للحركة الثورية الوطنية من أجل الديمقراطية والتنمية التي صنفت بأنها حركة راديكالية إثنية فاشية، اتسمت افكارها وملامحها بالخصائص التالية (شابوني، 2009/2010، ص 65):

أ- رفض فكرة الاعتراف بحقوق التوتسي؛ لأنه مبني على تحقيق مصالح الهوتو.

ب- رفض أي مشروع للإصلاح الديمقراطي والمحافظ على استمرارية وبقاء النظام القائم.

هذه السياسة المبنية على الإيديولوجية العنصرية، والتعبئة الإثنية، والإقصاء، والجهوية خلفت العداء بين هذه الوحدات الاجتماعية، فالتعبئة الإثنية التي استخدمها هابياريمانا انعكست على الاوضاع الاجتماعية، والسياسية من خلال ترسيخ ثقافة الكراهية، ونشر الدعاية الإقصائية التي كانت تطلق كلمة الصراصير على التوتسي، وكل من يعارضون النظام، إلي جانب استعمال وسائل القوة من اغتيالات، وتطهير عرقي، واعتقالات، وأدت إلى خلق تحالف بين هوتو الجنوب والتوتسي، بسبب التمييز العنصري، والمجازر التي ارتكبت ضدهم، فتأسست تنظيمات سياسية للتوتسي في بلجيكا، مدعومة بجناح عسكري في أوغندا من جهة أخرى تحت قيادة الجبهة الوطنية الرواندية (FPR) بقيادة كانير يغوي، التي تولى قيادتها بعد وفاته بول كاجامي الرئيس الحالي لرواند (شابوني، 2009/2010،ص 66 ص54).

لم ينجح النظام السياسي الرواندي بعد الاستقلال في إدارة الصراع السياسي بأسلوب يمنع تتابع العنف الإثني المتبادل، بل كان طرفا في هذا الصراع الدموي من خلال ممارسة العنصرية الإثنية مما كان سببا في توسع دوامة العنف المسلح بشكل دائم .

2- مرحلة الحرب الأهلية وفشل مفاوضات السلام :

في عام 1989 دفعت مجموعة من التطورات التي حدثت في رواندا، وأوغندا الجبهة الوطنية الرواندية لبدء العمل المسلح في أكتوبر 1990؛ لإسقاط النظام الديكتاتوري لهابياريمانا، وتحقيق عودة التوتسي اللاجئين، واقتسام السلطة بين التوتسي والهوتو، فاصبح النزاع يدور بين الجبهة الوطنية الرواندية من جهة، والحكومة من جهة أخرى، وانتهى هذا العمل المسلح بالفشل، وفقدت الجبهة ثلاثة من أبرز قياداتها ومنهم قائدها العسكري "فرد رويجيما"، وقام خلفه "بول كاجامي" بإعادة تنظيم قوات الجبهة، وتحولت في أسلوب عملياتها إلى حرب العصابات (مصطفى، 2006، ص ص74،75)، ولم تتوقف هذه الحرب إلا بتوقيع الرئيس الرواندي على اتفاقية تضمن تشكيل حكومة انتقالية يشارك فيها أعضاء الجبهة الوطنية من التوتسي (نور، 2014-2015، ص7). وبالفعل تم تشكيل حكومة جديدة، شاركت فيها أحزاب المعارضة الرئيسية، وبعد مفاوضات بين الحكومة الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية وقع الطرفان وقف إطلاق النار بينهم في يوليو 1992، وبدأت مفاوضات السلام في أروشا بتنزانيا، وبعد مفاوضات مطولة تم

التوصل إلى عدد من الاتفاقات حول ترتيبات اقتسام السلطة خلال المرحلة الانتقالية (أكتوبر 1992 ويناير 1993) وإعادة توطين اللاجئين في يونيو 1993، وتم توقيع هذا الاتفاقات في 4 أغسطس 1993 ، الذي تضمن أن تمر البلاد بمرحلة انتقالية مدتها ثمانية عشر شهرا يعقبها انتخابات ديمقراطية، وتحكم البلاد خلال هذه المرحلة حكومة وطنية (مصطفى، 2006، ص ص 76-77).

لجأ المتطرفون الهوتو إلى عرقلة عملية المصالحة باستخدام أساليب تعيق استمرارها ونجاحها كإثارة القلاقل، والاضطرابات السياسية، والتشكيك في شرعية مفاوضات السلام في أروشا، وتنفيذ مذابح محدودة النطاق ضد المدنيين التوتسي، قابلتها الجبهة الوطنية الرواندية باستئناف القتال ضد الجيش الحكومي، واحتلت مناطق واسعة من شمال البلاد خلال شهر فبراير 1993، ومن ثم أعلنت الجبهة وقف القتال من جانب واحد، وبدأت مفاوضات السلام من جديد، ما دفع المتطرفون من الهوتو إلى التفكير في تنفيذ الحل النهائي للأزمة والذي هو من وجهة نظرهم الإبادة الشاملة للتوتسي والمعارضين الهوتو (مصطفى، 2006، ص 79).

لقد كانت التسوية السياسية التي تم عقدها كحل للأزمة فرصة تاريخية لوقف العنف السياسي الإثني المسلح المتبادل بين الطرفين، لكن الجناح المتطرف من الهوتو أفشل هذه التسوية السياسية القائمة على احتواء الجميع، ليمارس سياسة متطرفة تهدف إلى إقصاء التوتسي، والمتعاطفين معهم من الهوتو، من رواندا نهائيا بارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية كما سنوضح فيما سيأتي.

3- مرحلة وقوع جريمة الإبادة الجماعية :

هي محصلة الصراع بين الهوتو والتوتسي بمختلف أبعاده، انطلقت المجازر البشعة لعملية الإبادة الجماعية، بعد عملية قتل رئيسي رواندا وبورندي؛ بإسقاط طائرتهما بصاروخ أرض جو عند اقترابها من المطار في كيغالي في 6 أبريل سنة 1994، فأتهم المتطرفون من الهوتو التوتسي بمقتل الرئيس، وطالبوا عبر الإذاعة والصحف بالثأر والانتقام؛ فقام الحرس الرئاسي في كيغالي، وقوى الجيش الرواندي، وميلشيات الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية، والتحالف من أجل الديمقراطية في اليوم التالي لاغتيال الرئيسين، بشن هجمات منظمة ومتواصلة على المدنيين التوتسي وكان أولهم اغتيال العناصر الرئيسة المعارضة لنظام حكم هابياريمنا (شابوني، 2009/2010،) .

لقد ساهمت الألة الإعلامية في عملية الإبادة من خلال خطابات الكراهية، والتحريض على القتل التي كانت تبتها عبر الإذاعة الرسمية خلال عملية الإبادة الجماعية سنة 1994، وهذا عرض لنص بعض الرسائل التي ترجمة إلى العربية " أعزائي المستمعين، عندما يسألني لماذا أكره التوتسي، أقول: (اقرؤوا التاريخ) التوتسي كانوا عملاء للمحتلين البلجيكيين، لقد سرقوا أرض الهوتو خاصتنا، والآن عادوا من جديد؛ أولئك التوتسي المتمردون، إنهم صراصير، إنهم قتلة، رواندا هي وطن الهوتو، نحن الأغلبية، هم الأقلية الخائنة، والغازية، سنسحق الغزاة، سنمحو ثوار الجبهة الوطنية من على وجه الأرض، هذه آر. تي . إل. إم ، إذاعة قوات الهوتو، ابقوا متيقظين، احذروا جيرانكم) (نور، 2014-2015، ص 8) .

إنه خطاب صريح في الدعوة إلى القيام بجريمة الإبادة الجماعية، وإلى تأجيج الحقد، والكراهية، وممارسة القتل، إنها ممارسات مؤلمة غابت فيها أبسط مشاعر الأخوة الإنسانية .

انتشرت المجازر وعمليات القتل الجماعي بشكل فضيع جدا، "فكان الجار يقتل جاره، وبعض الأزواج قتلوا زوجاتهم التوتسيات، تحت تهديد من الهوتو المتطرفين، كان القتل بالبطاقة، التي توضح هوية كل شخص ما إذا كان منتميا إلى الهوتو أم إلى التوتسي، فكان يجري تفتيش الناس، وجز أعناقهم بالمناجل، ومن نجون من نساء التوتسي من الموت أخذن سبايا، وأجبرن على ممارسة البغاء" (نور، 2014-2015، ص ص 8،9) . لقد بلغ عدد الضحايا لهذه الجريمة مليون شخص في غضون ثلاثة أشهر، ومثلت رابع إبادة جماعية في التاريخ الحديث للقرن العشرين (بوقارة، 2009/2010، ص 5).

أكد التقرير المقدم من المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان السيد: ر.ديغي سيغي عن حال حقوق الإنسان في رواندا أن الشعب الرواندي قد نكب بعدة مجازر خاصة في الأعوام 1959، 1963، 1966، 1973، 1990، 1991، 1992، 1993، لكن المذابح التي حدثت سنة 1994 لم يسبق لها مثيل في تاريخ هذا البلد، بل في تاريخ إفريقيا بأسرها، فعند التحقيق في طبيعة وتكييف الوقائع، التي تعد انتهاكا جسيما لحقوق الانسان، والقانون الدولي الإنساني، اكد المقرر الخاص أن تلك الجرائم تدخل في نطاق التجريم المنصوص عليه في اتفاقية 1948، فانطلاقا من نص المادة الثانية للاتفاقية، أبرز المقرر أن الشروط الثلاثة لتعريف الإبادة الجماعية متوافرة في الوقائع التي طرأت في رواندا سنة 1994، بمعنى وجود أعمال إجرامية (القتل، التعذيب، التحريض)، وذلك عن قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة معينة (جماعة التوتسي) ، حيث أسس المقرر الخاص ضلوع المؤسسات الحكومية في ارتكاب الإبادة الجماعية مستشهدا بوثيقة صادرة من رئاسة أركان الجيش الرواندي المؤرخة في 21 سبتمبر 1992، تميز بين العدو الرئيسي ونصيره وتكلف التسلسل العسكري بنشر ذلك المنطق على نطاق واسع، ووفقا لما جاء في هذه الوثيقة، فإن العدو الأول هو التوتسي في الداخل أو الخارج، المتطرف، الذي يعاوده الشوق للسلطة، والذي لم يعترف أبدا بحقائق الثورة الاجتماعية التي حدثت سنة 1959، والذي يريد الاستيلاء على السلطة في رواندا بكافة الوسائل، والعدو الثاني هو كل شخص يقدم أي مساعدة للعدو الرئيسي (سيغي، 1994، ص6 الفقرة 20، 15 الفقرة 47) .

الإبادة الجماعية في رواندا هي من أبشع الجرائم التي ارتكبت في تاريخ البشرية، فقد تمت عمليات القتل بمختلف الوسائل بتجرد تام من شعور الرحمة والأخوة الانسانية.

المحور الرابع : العوامل المفسرة لجريمة الإبادة الجماعية في روندا

أن العنف لأثني المتبادل بين الهوتو والتوتسي في رواندا الذي وصل إلى درجة الإبادة الجماعية هو نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والأسباب نتناولها بالشرح والتحليل فيما يأتي:

1- العامل التاريخي :

يمثل العامل التاريخي في نمط العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية بين الهوتو والتوتسي خلال فترة سيطرة الاستعمار، وما خلفه الإرث الاستعماري من أثار بعد الاستقلال، فالصراعات بين الهوتو والتوتسي نتيجة تراكم عوامل عديدة عبر سنوات طويلة منذ وصول عناصر السكان إلى هذه المنطقة، ثم وقوع منطقة البحيرات العظمى تحت السيطرة الاستعمارية، وسياساتها التي ساعدت على تصعيد التناقضات، والصراعات، وأدت إلى ثورات، وتمرد، وتشكيل أحزاب سياسية أثنية أدت في النهاية إلى وقوع الصدام، والمواجهة، والإبادة الجماعية (مصطفى، 2006، ص49).

لقد تمتع التوتسي في المجتمع الرواندي التقليدي بسيطرتهم على نمط الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في معظم أنحاء رواندا فيما عدا بعض المناطق في شمال البلاد، وجنوبها الغربي في مرحلة ما قبل الاستعمار، أما بعد سيطرة قوات الاستعمار الالماني والبلجيكي فقد خلف السياسات الاستعمارية آثاراً عميقة في العلاقة بين الهوتو والتوتسي، أدت إلى انفجار العنف، والإبادة الجماعية لجماعة التوتسي والمتعاطفين معهم من الهوتو (عبدالرحمن، 1999، ص ص 19-21) كما أوضحنا سابقًا.

أوضح أستاذ التاريخ في جامعة كيغالي "جون ماكينزي" حول جذور الكراهية بين الهوتو والتوتسي قائلا "عاشت مجتمعات المنطقة خلال قرون على تربية الماشية والزراعة، وكان المزارعون يسمون هوتو، والرعاة يسمون توتسي؛ ولأن المواشي يزيد عددها بشكل طبيعي، فإنها توفر ثروة كبيرة من الزراعة،

وهكذا كان زعماء المجتمع وحكماؤه من أصحاب المواشي. وكانت الأدوار الاجتماعية مفتوحة، فمن ينجح في امتلاك الماشية يتحول إلي توتسي، ومن يفقده يتحول إلى هوتو ؛ وبالتالي فإن توتسي وهوتو لا تدلان في الأصل على عرقيتين، وإنما على مكانتين اجتماعيتين" (الجزيرة، 2017). سنتناول دراسة تأثير العامل التاريخي من خلال دراسة دور الاستعمار في تغذية العنصرية الإثنية، والإرث الاستعماري وتداعياته بعد الاستقلال.

أ– دور الاستعمار في تغذية العنصرية الإثنية .

استولت المانيا على منطقة روندا بورندي عام 1890 ، واستمرت في السيطرة عليها حتى الحرب العالمية الاولى، ثم وقع إقليم روندا وبورندي تحت سيطرة الاستعمار البلجيكي تحت نظام الانتداب في ظل عصبة الأمم حتى الحرب العالمية الثانية، ثم نظام الوصاية بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة (مصطفى، 2006، ص 49).

استخدمت المانيا سياسة التفرقة العنصرية في تمييز مكون إثني على آخر فجعلت من التوتسي من خلال سياستها الاستعمارية أكثر سموًا من الهوتو(رحلي، 2014 – 2015، ص ص 24 ، 25)، وفي عام 1912 ساعد الألمان نظام الحكم الملكي للتوتسي لإخضاع كل المناطق الشمالية، وحاولت إحداث تغييرات جذرية من خلال التعليم، ونشر المسيحية، بإعطاء الفرصة الأكبر للتوتسي، وتهميش الجماعات الأخرى، فخلقت بهذه السياسة أول عوامل التفرقة، وتعميق الشعور الإثني بين السكان، انعكست أثارها في فترة ما بعد الاستقلال سنة 1962 (مصطفى، 2006، ص 51) .

اعتمد الألمان ومن بعدهم البلجيك من الناحية السياسية في إدارة رواندا على نظام الحكم غير المباشر؛ مما ساهم في استمرار هيكلية السلطة السياسية التقليدية التي يسيطر عليها التوتسي ، مما أدى إلى توسيع وتعزيز سيطرة التوتسي على الهوتو، وذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال العديد من السياسات الاستعمارية التي تم اتخاذها خصوصا خلال مرحلة الاستعمار البلجيكي، كضم إمارات الهوتو المستقلة في الشمال إلى مملكة رواندا التي يسيطر عليها التوتسي، واستيلاء الإدارة الاستعمارية على الأراضي المشاعة التي معظمها في مناطق الهوتو، التي يعني استيلاء التوتسي على هذه الأراضي بحكم أنهم هم من يسيطر على مقاليد الدولة في رواندا، وتطبيق علاقة الأوبوهاكي (السيد والتابع) في مناطق لم تعرف هذا النظام من قبل (عبدالرحمن، 1999، ص ص 25-27).

ساهمت أيضا الإرساليات المسيحية من خلال الكنيسة التي أصبحت تمثل قوة اجتماعية كبرى في المجتمع الرواندي، في دعم الأقلية التوتسية المسيطرة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، حيث كان موقفها محافظا اتجاه الوضع القائم، وساهمت الإرساليات التبشيرية أيضاً في منح التوتسي الفرص التعلمية الحديثة التي أصبحت أحد الأسس المهمة للدخل، والمكانة في ظل النظام الاستعماري، وفي المقابل حرموا الهوتو من الحصول على فرص متكافئة في مجال التعليم مما عمق الشعور بالتفوق لدى التوتسي نتيجة هذا التحيز التعليمي لصالحهم (مصطفى، 2006) (عبدالرحمن، 1999، ص ص 22-24) .

كرست السياسة الاستعمارية البلجكية قوة التوتسي، ونفوذهم، وسلمتهم كل مقاليد الجيش والمراعي والأراضي، واستطاعت سلطات الاستعمار القضاء على سلطات الملك تدريجيا، حيث أجبرته على الاستعانة بممثلين بلجيك، وفي عام 1923 حرمت الملك من سلطاته، إلى أن تم عزل الملك " موسنجا" المعارض لوجود الاستعمار البلجيكي، وحل محله ابنه الملقب بملك البيض الذي لديه انجذاب للثقافة الأوروبية فغير ديانته إلى المسيحية بدل الديانة التقليدية (مصطفى، 2006، ص 51).

اتبعت أيضاً السلطات الاستعمارية البلجيكية سياسة تقوية وتكريس نفوذ وقوة التوتسي كرؤساء للأقاليم، وكملاك للأراض، وكمسؤولين لأغلب الوظائف، وفي تمثيل رواندا في عصبة الأمم، وفي فرض سياسة التمييز بين الهوتو والتوتسي من خلال بطاقة الهوية الذي تحدد الأصول الإثنية التي ينتمي إليها

حامل البطاقة التي أصدرتها بلجيكا سنة 1933 (سعيد، 2009، ص ص 388،389)، لقد كان لهذه السياسات دور في تعميق التمايز العنصري والتوتر بين التوتسي والهوتو وفي تغذية الصراع بينها إلى الحد الذي وصل إلى وقوع النزاع الإثني وارتكاب جريمة الإبادة الجماعية .

السياسة الاستعمارية هي التي رسخت ثقافة الشعور بالتفوق والذكاء لدى التوتسي بحكم وضعهم الأرستقراطي الاقتصادي على حساب الهوتو، الذين تم معاملتهم معاملة دونية واعتبروا عبيد الارض، وشكلوا الطبقة الدنيا في المجتمع الرواندي (شابوني، 2009/2010، ص 51)، فالاختلاف في المجتمع الرواندي هو سوسيو- اقتصادي مهني ، تم تغذيته من خلال السياسة الاستعمارية البلجيكية ليتحول إلى اختلاف إثني، التي وظفت الخطابات التجزيئية العنصرية في خلق عنصرية إثنية بين أبناء المجتمع الواحد (شابوني، 2009/2010، ص 52).

لقد أحدثت السياسات الاستعمارية تغييرات جذرية في العلاقة الإثنية، حيث تحولت فكرة تفوق التوتسي ودونية الهوتو من أسطورة إلى حقيقة، ما كان أحد الأسباب في اندلاع العنف بين الجماعتين، وهذا ما وقع إبان ثورة الهوتو على التوتسي عام 1959، هذه السياسات زرعت روح الحقد والكراهية لدى الجماعات الأخرى حيث تزايد الاستياء من خطاب التفوق العرقي للتوتسي على الهوتو (مصطفى، 2006، ص 52) (الوليد، 2013/2012، ص 35).

لقد كان لهذه السياسة الاستعمارية دورًا رئيسيًا في نشأت الصراع والعنف في المجتمع الرواندي الذي ستبرز أثاره بشكل فاعل بعد تحقيق الاستقلال.

ب- الإرث الاستعماري وتداعياته :

لقد رسخت القوى الاستعمارية النزعة العنصرية في العلاقات الإثنية في رواندا من خلال السياسة التي اتبعتها في نشر فكرة اختلاف الاصول الإثنية للجماعات الرواندية، والتفوق العنصري في ما بينها، وتكييف الوعي الجماعي الإثني بشكل يحمل طابعًا عنصريًا، يستند على أسس علمية قدمتها الدراسات الأنتروبولوجية والتاريخية الاستعمارية، فقد ترسخ الشعور بالتفوق العنصري لدى الطبقة الأرستقراطية التوتسية، ولدى عامتهم ، واستخدمت هذه الايديولوجيا في تبرير سيطرة التونسي على الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية بناءً على الحق التاريخي والتفوق الفطري، وفي المقابل ترسخ الشعور بالدونية العنصرية لدى الهوتو، وتحولت هذه المشاعر إلى كراهية، وحقد، وعنف دموي ضد التوتسي، وترسخ هذا الشعور في الوعي الجماعي للهوتو حتى بعد الاستقلال، وسيطرتهم على الحكم في البلاد، وهو ما تجسد في صورة خطاب استخدمه الأيديولوجيون الهوتو للإشارة إلى التوتسي كوصفهم: بالإقطاعيين الاستغلاليين، وعملاء الاستعمار، وغيرها من الأوصاف (مصطفى، 2006، ص ص 65-66).

إن نمط العلاقة بين الجماعتين خلال المرحلة الاستعمارية، وتأثير هذه المرحلة في هذه العلاقة، كان عاملاً مؤثرًا في تعميق الانقسام، والكراهية، والعنصرية بين الهوتو والتوتسي، فالميراث التاريخي للعلاقة الإثنية في رواندا هو نقطة البداية في اندلاع وتفسير العنف الدموي بين الجماعتين منذ بدايته عام 1959، وحتى ذروته عام 1994 (مصطفى، 2006، ص 63).

لقد شهدت العلاقات الإثنية تحولا مؤثرًا بسبب سياسة الاستعماريين الأوروبيين بمختلف أصنافهم، سواءً كانوا كتابًا، أو مؤرخين، أو أنثروبولوجيين، أو إداريين، أو رجال دين، أو معلمين، إذ تعامل هؤلاء مع المجتمع الرواندي بكل مكوناته التاريخية، والثقافية بمنظور عنصري ساهم في تحويل فكرة تفوق التوتسي، ودونية الهوتو، والتوا من أسطورة إلى حقيقية، تستند على أسانيد علمية، وممارسات عملية، كانت سببا في تأجيج الصراع والعنف الإثني بين الهوتو والتوتسي (عبدالرحمن، 1999، ص ص 25-27).

وهنا يتضح أن جذور الصراع كانت موجودة في طبيعة العلاقة غير العادلة بين الجماعتين، وإن لم تكن سببا في اندلاع العنف المسلح خلال تلك الفترة، وفي تداعيات الإرث

الاستعماري الذي رسخه المستعمر الالماني والبلجيكي قبل تحقيق الاستقلال، حيث رسخ ثقافة السيد والتابع في المجتمع الرواندي، وأصبح هناك تصنيف على أساس الخلفية الإثنية، والأصول البيولوجية، ما أدى إلى تمايز أثني في مختلف مناحي الحياة، ولد حالة من الغليان، والشعور بالظلم، والحرمان، التي أدت إلى حدوث عنف إثني، وسياسي مسلح، وإبادة جماعية.

2- العامل ثقافي :

تمثل تأثير العامل الثقافي في تراكم تراث كبير من الأساطير والمرويات الشعبية، تكرس فكرة الأصل المقدس، وحقهم الطبيعي في الحكم، والقيادة، وقد واصل الاستعمار تغذية هذا الميراث الثقافي كما أوضحنا في النقطة السابقة .

ومن هذه الأصول الثقافية ما يتداوله الروانديون في اسطورتهم الشعبية التي مضمونها أن رواندا كان يحكمها ملك يدعى (كيجوا)، نزل من السماء، وأنجب ثلاثة أبناء وهم: جاتوتسي، ومنه أصل التوتسي، وجاهوتو، ومنه أصل الهوتو، والأخير جاتوا، ومنه أصل التوا، وحينما أراد هذا الملك اختيار خليفة له، عهد إلى أبنائه الثلاثة بإناء من اللبن، وطلب أن يحتفظ كل منهم بإنائه حتى الصباح، وعند الفجر كان جاتوا قد شرب اللبن، أما جاهاتو فقد نام، وانسكب اللبن، أما جاتوتسي ظل يقظا، وحافظ على إنائه، وأصبح له الحق وحده في الحكم، وصار جاهوتو خادمًا له، وأما جاتوا فقد أصبح منبوذا في المجتمع (مصطفى، 2006، ص ص 49-50). فالمورث الشعبي لدى الطرفين عن سيطرة التوتسي وقوتهم، وتدعيم السلطات الاستعمارية الألمانية للتوتسي قبل الحرب العالمية الأولى، ثم الاستعمار البلجيكي بعد الحربين الأولى والثانية، ثم انحياز سلطات الاستعمار البلجيكي بعد ذلك للهوتو، ودعمهم بالمال، والسلاح، هو الذي فجر الموقف وأحدث تباعد بين الطرفين راح ضحيته الأف الأبرياء من الطرفين (عبدربه، د ت، ص 85) .

يتضح أن لهذه الخرافة الشعبية تأثير من الناحية الثقافية في الوعي الجماعي، مما ساهم في وجود هذه العلاقة بين التوتسي والهوتو، فاصبح امتلاك الثروة والسلطة معيار للانتماء إلى التوتسي، والتبعية معيار للانتماء إلى الهوتو، مع وجود الفرصة في تغيير هذا الانتماء بامتلاك الثروة او فقدانها كما أوضحنا سابقا .

3- العامل السياسي :

لقد فشل النظام السياسي في رواندا بعد تحقيق الاستقلال في تحقيق الوحدة الوطنية، والتكامل السياسي، وتحويل الولاءات التقليدية من ولاءات إثنية عنصرية ضيقة إلى ولاء وطني قائم على حقوق وواجبات، بغض النظر عن الأصول الإثنية، فكانت النتيجة غياب هوية وطنية واحدة ما كان سببا في نشأة الصراع السياسي الإثني المسلح (البدوي، د ت، ص 50).

فشلت النخب السياسية الرواندية في تطبيق سياسة الاستيعاب، واستراتيجية التعددية في سبيل تحقيق التكامل القومي من خلال الاعتراف بالآخر، واحترام حق الاقلية، فقد رفض الهوتو تقاسم السلطة مع التوتسي، والاعتراف بالهوية الوطنية الجامعة (حسن ، 1998، ص 78). وهكذا أدى الصراع بين النخبة السياسية من الهوتو والنخب السياسية من التوتسي إلى تسييس الإثنية، حيث قامت عناصر النخب من الجماعتين بإنشاء تنظيمات سياسية للدفاع عن مصالحها النخبوية الإثنية، فقد كان لتوجهات وسلوك النخب السياسية، وخاصة الهوتو دور محوري في نشأة واستمرار الأزمة الرواندية، فنشأت الصراع الحديث هو نتيجة التغيير في الوضع السياسي بعد عام 1959 ، والصراع بين النخب السياسية الإثنية الذي انعكس تأثيره على المستوى الجماهيري، حيث تم استخدام الجماهير كأداة في الصراع السياسي للنخب (مصطفى، 2006، ص 95).

قد واجهت عملية بناء دولة قومية بعد استقلال رواندا عراقيل يمكن حصرها في النقاط التالي :

- الآثار السلبية للميراث الاستعماري الذ كان له دور في تغذية النزعات العنصرية الإثنية، والاقليمية.
- عدم قدرة النظام السياسي بعد الاستقلال على حلحلة أزمات التنمية السياسية التي يعاني منها: كأزمة

الشرعية، وأزمة الهوية الوطنية، وأزمة المشاركة السياسية، وأزمة العدالة في توزيع الثروة الوطنية، وأزمة التكامل الوطني (رحلي، 2014 - 2015، ص 31).

فمن خلال تتبع ما اشرنا إليه سابقا في مراحل ما بعد استقلال رواندا واسلوب إدارة النظام السياسي الرواندي للحرب الأهلية، فقد فشل في احتواء الأطراف المتصارعة حيث كان النظام السياسي الرواندي هو أحد أطراف الصراع ، وحتى عندما فتح المجال للحوار السياسي وحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية برز جناح متطرف من النخبة السياسية، والعسكرية أفشلت عملية السلام، وتورطت في ارتكاب الجريمة البشعة ضد التوتسي .

4- العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

تعتبر السياسات الداخلية السبب الأكثر تأثيرا في بروز النزاعات في إفريقيا، وبالذات السياسات الاقتصادية والسياسات الخاصة بالتعامل مع الأوضاع الاجتماعية، إذ إن مشاكل التوزيع، والمشاركة والاندماج الوطني تبرز بوضح عند رسم السياسات الاقتصادية، والاجتماعية، وتكون مجالا للاستقطاب الحاد داخل المجتمع، بسبب التحيز للانتماءات التقليدية، وغياب العدالة، والفساد بمختلف أنواعه، فأسلوب التعامل مع التركيبة الاجتماعية الإثنية يعتبر عاملاً مؤثرا في نشأت الصراع في رواندا، فعلى الرغم من أن الاستعمار كان له دورا أساسيا في تغذية الفوارق الإثنية في رواندا؛ فإن ذلك لا يعني أن الاستعمار هو الذي خلق التركيبة الإثنية من العدم، بل كانت موجودة قبل الاستعمار، لكنه قام باستغلالها لأغراض سياسية، واقتصادية؛ لذلك لا تعتبر الظاهرة الإثنية مشكلة في حد ذاتها إلا عندما يتم رسم وتنفيذ السياسات العامة، وبالذات على صعيد المشاركة السياسية، وتوزيع الموارد على أساس الاعتبارات الإثنية المتحيزة، وغير العادلة (زياني، 2012-2022، ص 75)، وهذه السياسات طبقت في رواندا خلال مراحل مختلفة تمثلت في:

أ- مرحلة ما قبل الاستعمار حيث كانت العلاقة بين الهوتو والتوتسي قائمة على أسس اقتصادية طبقية غير عادلة .

ب- مرحلة الاستعمار الالماني والاستعمار البلجيكي اللذين كان لهما دور في تغذية العنصرية الإثنية.

ت- مرحلة حكم الرئيس كابيباندا التي مارس خلالها سياسة قائمة على الإقصاء، والإثنية العنصرية اتجاه التوتسي .

ث- مرحلة حكم الرئيس هابياريمانا التي تعتبر استمرار لنفس السياسية التي مارسها الرئيس السابق كابيباندا .

وكانت هذه الممارسات سببا رئيسا في ان تكون الأوضاع الاجتماعية عاملا مؤثرا في حدوث الصراع المسلح، وجريمة الإبادة الجماعية في رواندا .

ومن الناحية الاقتصادية تعاني رواندا من اقتصاد ضعيف جدا، نظرا لما تعانيه من نقص الموارد الطبيعية، إذ يعتمد الاقتصاد الرواندي على القطاع الزراعي، يقابله نمو سكاني متزايد الذي زاد من ظاهرة تجزئ الأراضي، فقد مثل العامل الديمغرافي بكثافته السكانية المرتفعة التي تتعدى 500 نسمة في كل كلم2، مشكلة خطيرة على الاقتصاد الرواندي، زد على ذلك ظاهرة النزوح نحو المدن، فارتفاع نسبة السكان كان مشكلة حقيقة ومبررًا للرئيس هابياريمانا في رفض وضع حل نهائي لمشكلة اللاجئين التوتسي، وفي ظل هذا الاقتصاد الضعيف فقد فشلت السياسات التنمية بعد الاستقلال، وكانت السبب في تفاقم الفقر، وفتح المجال للصراع الاجتماعي، ويعود هذا الاخفاق في السياسات التنموية إلى فشل النخب السياسية في تسيير الدولة بنجاح، وانتشار الفساد، لقد تعرض الاقتصاد الرواندي إلى مظاهر الانهيار خلال فترة الصراع وهذه المظاهر هي(بوقارة، 2009/2010، ص ص 110-116):

أ- انهيار المداخيل الزراعية وما ترتب عليها من ارتفاع نسبة الفقر واتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء.

ب- انخفاض الفرنك الرواندي وارتفاع نسبة التضخم، وارتفاع نسبة الديون الخارجية، وإفلاس المؤسسات العامة، وانهيار مستوى الخدمات العامة .

ت- ازدياد النفقات العسكرية، وانتشار الأسلحة الخفيفة وتقشف الميزانية.

فانتشار الفقر والبطالة، وارتفاع نسبة النفقات العسكرية، كانت دافعًا للشباب واليتامى للعمل في المليشيات التابعة للرئيس هابياريمانا بسبب سياسته الأمنية الدفاعية التي تبناها لمواجهة الجبهة الوطنية الرواندية ، وقد قدر أن الحكومة الرواندية قد استوردت نحو بما قيمته 112 مليون دولار من المعدات العسكرية، والأسلحة الخفيفة، خاصة الخناجر، وعدة مواد زراعية بين عام 1990، وعام 1994(بوقارة، 2009/2010، ص ص 110-116).

فالظروف الاقتصادية التي أدت إلى وجود نظام اقتصادي، سياسي، اجتماعي قائم على الطبقية وضعف قدرة الدولة على تلبية الحاجات الأساسية للجماعات الإثنية، ما أدى إلى التمييز الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي الذي أدى إلى نشوء الصراع، كما أن الضغوطات البيئية و الديمغرافية المرتفعة نسبتها في رواندا، عوامل ذات أهمية كبيرة في حدوث الصراع الإثني (مصطفى، 2006، ص 97).

5- العامل الخارجي .

لقد كان لدول الجوار وبعض الدول الغربية دور في الصراع المسلح في رواندا الذي كانت نهايته جريمة الإبادة الجماعية ، وسنعرض دور هذه الدول في الصراع الرواندي فيما يأتي :

أ- أوغندا .

قامت أوغندا بدعم اللاجئين التوتسيين وذلك بإنشاء معسكرات لتدريبهم، وتوفير قواعد للانطلاق إلى الأراضي الرواندية لتنفيذ العمليات العسكرية ضد القوات الحكومية الرواندية، إضافة إلى أن النظام الأوغندي قد استعان بالتوتسي اللاجئين في وصول موسسيفيني إلى السلطة، لقد كان لأوغندا دور في الصراع المسلح في رواندا بتقديم الدعم السياسي والعسكري إلى الجبهة الوطنية الرواندية (بوقارة، 2009/2010، ص 72).

ب- الكونغو الديمقراطية :

قامت الكونغو الديمقراطية بإرسال عدد من قواتها للوقوف إلى جانب الحكومة الرواندية ضد الجبهة الوطنية الرواندية، لقد كان الدور الكونغولي غير مستقر فهو متغير، فقد وجهت الكونغو اتهامات إلى رواندا، وأوغندا بمساندتهما ودعمهما للمتمردين بالقوة العسكرية، إضافة إلى أن منطقة شرق الكونغو تعتبر منطقة للتوترات السياسية، والأمنية ونقطة انطلاق الحروب الأهلية، بسبب قيام سلطات الاستعمار البلجيكي عام 1937 بتهجير الآلاف من المزارعين من جماعتي الهوتو والتوتسي إليها؛ لذا فإنها تعتبر منطقة توتر ساهمت في تغذية الصراع الرواندي (رحلي، 2014 – 2015، ص ص 69-70).

ت- البورندي:

تضم كلتا الدولتين نفس المكونات الإثنية، وشهدت نفس العنف الإثني؛ لذلك فالعامل الإثني كان له دورا محوريا في تحديد العلاقة بين البلدين، إذ إن أطراف الصراع هي نفسها في بورندي ورواندا؛ لذلك كان كل ما يحدث في دولة من عنف يقابل بانتقام في الدولة الأخرى (شابوني، 2009/2010، ص 70) .

ث- تنزانيا :

لقد كان لتنزانيا دور فعّال في رواندا، فهي التي رعت اتفاقية السلام في العاصمة أروشا حيث استقبل رئيسها سلسلة من المفاوضات في آروشا منذ عام 1992 إلى غاية 1993 حيث جمع فيها طرفي النزاع (حكومة هبياريمانا – الجبهة الوطنية الرواندية) لإنهاء الحرب الأهلية عن طريق المفاوضات، لقد كانت تنزانيا دولة محايدة في الصراع الرواندي المسلح، ففد ساهمت في التوقيع على اتفاقية السلام في أغسطس 1993، وسعت لحل مشكلة اللاجئين الروانديين حيث استضافة أول مؤتمر إقليمي للاجئين بعد هجوم الجبهة الوطنية الرواندية في عام 1990 بهدف دراسة أوضاعهم في المنطقة (رحلي، 2014 – 2015، ص 71).

ج- فرنسا :

كانت فرنسا الحليف المقرب لحكومة الرواندية ، سواء من الجانب العسكري، أو الجانب السياسي وحتى الجانب الدبلوماسي، تدخلت فرنسا في رواندا في إطار عملية إنسانية عرفت بـ " بعملية تركواز" بموجب القرار الصادر من مجلس

الأمن رقم(929) بتاريخ 22 حزيران 1994، ووجهت اتهامات إلى فرنسا أنها كانت لها أجندة خفية تتمثل في وقف زحف قوات الجبهة الوطنية الرواندية، وحماية أمن السياسيين المتطرفين الهوتو الموالين للسياسة الفرنسية، وعدم تدخلهم لوقف جريمة الإبادة الجماعية داخل المنطقة الآمنة، رغم تواجد قواتها بعين المكان، وبالتالي فرنسا وجه لها اتهام في الدفاع عن مصالحها السياسية تحت الحجة الانسانية (الوليد، 2013/2012، ص ص 52-53) .

ح- بلجيكا:

بسبب مقتل الجنود البلجيكيين المكونين للبعثة الأممية، اتخذ مجلس الوزراء البلجيكي بتاريخ15 أبريل 1994 قرارا رسميا بسحب القوات البلجيكية التابعة لوحدات العسكرية المكونة لبعثة الأمم المتحدة،

وانسحبت فعلا القوات البلجيكية في الفترة الممتدة من 17 و19 أبريل1994 بالكامل من البعثة الأممية مما أدى إلى شلل في وجود هيئة الأمم لمتحدة في رواندا من جهة، وفي تشجيع الهوتو المتطرفين في القيام بأعمالهم المسلحة ضد التوتسي، نظرا للفراغ الأمني الذي تسببت فيه بلجيكا، ولقد اتضح أن للحكومة البلجيكية من خلال الرسائل التي وجهت لمجلس الأمن المتضمنة تعذر تنفيذ البعثة الاممية لمهامها بفعالية، وحملة المساعي الرفيعة المستوى مع اعضاء مجلس الأمن لحمله على سحب البعثة الأممية بكاملها من رواندا (الوليد، 2013/2012، ص ص 54-55) ، الدور السلبي لبلجيكا كان له أثر في ارتفاع عدد ضحايا الإبادة الجماعية بسبب الفشل في القدرة على تحقيق النجاح لدور بعثة الأمم المتحدة في عملية حفظ السلام في رواندا .

خ- الولايات المتحدة الأمريكية :

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكي سياسة عدم التدخل في شؤون الروانديين، نظرا لكونها ليس لها أي مصلحة في ذلك، سواء اقتصادية، أو سياسية، أو حتى عسكرية، ففي أكتوبر 1993 عند اقحام أزمة رواندا في مجلس الأمن تزامن مع حادث راح ضحيتها 18 جندي أمريكي في إطار مهمة حفظ السلام الأممي في الصومال، مما أثر سلبا من الناحية السياسية الداخلية للولايات المتحد الأمريكية، أدى إلى معارضة الكونجرس الأمريكي لكل مبادرة تهدف إلى إرسال قوات أمريكية إلى الخارج (الوليد، 2013/2012، ص 55). كان يعول على الولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى دوليا والعضو الدائم في مجلس الأمن أن يكون لها دور قوي في وقف وقوع جريمة الإبادة الجماعية في رواندا، ولكن موقفها الحيادي يعتبر دورا سلبيا في عدم التدخل لوقف هذه الجريمة البشعة .

المحور الرابع : معالجات آثار جريمة الإبادة الجماعية في رواندا .

نجحت رواندا في تجاوز سنوات الصراع المسلح وآلام الابادة الجماعية، من خلال مجموعة من الإجراءات والمعالجات المتعلقة بالجانب السياسي، وجانب العدالة الانتقالية، والمصالحة، والجانب الاقتصادي لتحقيق التنمية والتقدم، وتمكنت رواندا من أن تخلق واقعا سياسيا واقتصاديا جديدا طوت به صفحات الماضي الأليم، وحققت طفرة نوعية في جوانب مهمة ساهمت بجعل هذا الدولة رقما مهما بين الدول الأفريقية، نتناول دراسة هذه السياسات في ما يأتي:

1- المعالجة السياسية:

بعد سيطرة الجبهة الوطنية على البلاد، وتعيين بيزي مونجو رئيسيا للبلاد التي غرقت في الفوضى خلال السنوات الخمس التي تلت الحرب، فشلت الحكومة في وضع الحلول المناسبة، وعاشت البلاد أسوا فتراتها على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، وبدا الأفق ضيقا أمام مونجو وحكومته، فتنازل عن منصبه إلى نائبه بول كاغامي عام 2000 (العدم، 2019).

حدد الرئيس "بول كاغامي" بتوليه السلطة هدفين رئيسيين: أولهما توحيد الشعب، والثاني انتزاع البلاد من الفقر، وشرع الرئيس في خطة من عدة محاور، في مقدمتها تحقيق المصالحة المجتمعية، وإنجاز دستور جديد (العدم، 2019)، وتدريجيا بدأت هذه الخطة في تحقيق أثار إيجابية في المجتمع، إذ

عاد اللاجئون إلى بلادهم، واجتهدت المنظمات المسؤولة في إعادة الحقوق للضحايا (علوان، 2019).

وافق الشعب الرواندي على الدستور الجديد خلال استفتاء نظم يوم 26 مايو 2003 ، وأجريت أول انتخابات رئاسية تعددية مباشرة بالاقتراع العام في 25 أغسطس 2003، وأجريت الانتخابات التشريعية في الفترة من 29 سبتمبر إلى 3 أكتوبر من نفس العام .

لقد تضمن الدستور الرواندي أسس ومبادئ تضع في الاعتبار واقع الدولة، وخصوصية المجتمع الرواندي وهي (بوقارة، 2009/2010، ص 158):

1 – الاقتسام العادل للسلطة .

2 – بناء دولة القانون .

3 – تحقيق الرفاهية الاجتماعية .

4 – ترسيخ نظام ديمقراطي عادل.

5 – مواجهة ايدلوجية الإبادة بمختلف مظاهرها ومحاربة الانقسام الهوياتي.

فهذه الأسس تهدف إلى بناء الأمة الرواندية، وإعادة بناء دولة موحدة، وفعالة، وإعادة بناء الوحدة الوطنية، لتحقيق بناء دولة مزدهرة، ومستقرة سياسيا. أكد الدستور على إلغاء الفوارق الطبقية، والإثنية، إذ يرى "بول كاغامي" أن مسار التفرقة، والعنصرية لن تؤدي سوى للمزيد من الدماء، والحروب، لذلك اختار مسار الوحدة والتنمية، وجرَّم استخدام مسميات الهوتو، والتوتسي، وجرَّم استخدام أي خطاب إثني (الزبيدي، 2019).

أطلق الرئيس الرواندي "بول كاغامي" استراتيجية مهمة عام 2000أسماها (رؤية 2020)، والتي تضمنت مجموعة من الأهداف قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأمد، الأهداف القصيرة ركزت على تكوين الثروات، تقليل الديون الدولية، وتشجيع الاستثمار في البلاد، والأهداف المتوسطة ركزت على التحول بالاقتصاد الزراعي من الطريقة التقليدية إلى الطريقة العلمية المعاصرة، من خلال توظيف التعليم والتكنولوجيا، والاتصالات، أما الأهداف طويلة الأمد فقد ركزت على خلق طبقة وسطى مثقفة، ومنتجة تساهم في تطوير اقتصاد البلاد (الزبيدي، 2019).

بعد الإبادة الجماعية عام 1994، هدفت الحكومة إلى خلق هوية جامعة، من خلال تعزيز مفهوم المواطنة (الصباحي، 2018).يوضح تقرير لوكالة الاخبار فرانس برس، ان الغفران والتسامح مكن من وضع أسس إعادة بناء المجتمع والدولة في رواندا (نوح، 2019)، وقد أكد رئيس رواندا على الإرادة في التسامح، والبناء في مقولته الشهيرة: "لم نأت لأجل الانتقام، فلدينا وطن لنبنيه، وبينما نمسح دموعنا بيد، سنبني باليد الأخرى" (الدهامات، 2019) تعطي هذه المقولة دلالات على وجود إرادة سياسية؛ لاتباع سياسة قائمة على البناء، والتقدم، والابتعاد عن سياسية الاقصاء، والانتقام .

فبناء الحكم الرشيد بكل المقومات التي يقوم عليها كأسس لإعادة بناء الدولة يمثل استراتيجية ناجحة في تجاوز تداعيات الحروب الأهلية وجرائم الإبادة الجماعية .

2- المعالجة الاقتصادية :

وفي ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وضعت الحكومة رؤية مستقبلية لاقتصادها في عام2000 اسمتها "رؤية 2020"، وشملت 44 هدفًا في مجالات متنوعة، تعنى بتنمية، وتطوير الاقتصاد، فاستغلت ثروات البلاد في قطاع الزراعة، والسياحة، والتعدين ما ساهم في تحقيق نمو بنسبة 5.9% عام 2016، وإضافة نحو 9 مليارات دولار في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن حجم التجارة بلغ 603 مليون دولار، وبلغت قيمة الواردات نحو 439 مليون دولار، بينما وصلت الصادرات إلى 164 مليون دولار، بتحقق الأهداف الي وضعتها الحكومة ارتفع دخل الفرد عام 2015 إلى 30 ضعفًا عما كان عليه قبل الإبادة، معتمدة بشكل أساسي على تصدير القهوة، والشاي، والذهب، إضافة إلى قطاع السياحة لما تتمتع به من طبيعة خلابة، وأصبحت تعرف بسنغافورة أفريقيا، وتراجع معدل الفقر من 60% إلى 39%، ونسبة الأمية من 50% إلى 25% (علوان، 2019).

ركزت الحكومة في تحسين اقتصادها على ثلاث مجالات مهمة: الزراعة، والسياحة، والاستثمار، ففي مجال الزراعة جلبت الخبراء الأجانب، وأنشأت مكتب لنقل المحاصيل، وتصديرها، ووفرة الأسمدة بأسعار رمزية، وتوفير قروض ميسرة للمزارعين، إضافة إلى تشكيل الصندوق المالي للتنمية الزراعية. وفي مجال السياحة استطاعت الحكومة أن تستثمر فيها بشكل جعل إيرادات السياحة تمثل 43% من إجمالي دخل البلاد، فقد وصل عدد السياح إلى ما يقارب المليون سنة 2014، وبلغت إيرادات السياحة سنة 2016 بحدود 400 مليون دولار. وفي مجال الاستثمار شجعت الحكومة الاستثمارات الخارجية من خلال وضع تشريعات جديدة تسهل عملية الاستثمار؛ لتصبح عنصر جذب لرجال الأعمال، وشكلت مجلسا للاستثمار والتطوير، وضمت فيه جميع الكفاءات الرواندية سواء من هم في الخارج أو الداخل (الزبيدي، 2019).

وتشير هذه الأرقام بتحقيق رؤية "رواندا2020"، التي أعلنها "بول كاغامي" سنة 2000، والتي تهدف إلى تحويل رواندا من دولة فقيرة إلى دولة متوسطة الدخل، وقال حينها "تفكيرنا منصب على الناس، وفي الموازنة نركز على التعليم والصحة، ونتطلع إلى التقنية والمهارات والابتكار والإبداع، نفكر دوما في الناس، والناس، والناس" (حسن ح.، 2019)

3- المعالجة من خلال جهود المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية :

شملت جهود العدالة الانتقالية في رواندا العديد من الأليات والبرامج المتنوعة من خلا المحاكمات التي صدرت عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومحاكمات المجتمع المحلي، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج، والإصلاح المؤسسي والفحص، والتعويضات، وجبر الضرر نتناولها في العرض الآتي:

أ– الملاحقات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا :

أنشا مجلس الأمن بتاريخ 08 نوفمبر 1994 بموجب القرار 955 محكمة جنائية دولية لرواندا تتولى متابعة ومعاقبة الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في الاقليم الرواندي، هذا الإجراء كان في ظروف صعبة للأمم المتحدة، بعد فشلها في منع جريمة الإبادة الجماعية، وفرض تسوية شاملة للأزمة الرواندية سنة 1994، وعدم تقبل الرأي العام العالمي هذا الفشل نتيجة لمعاناة المدنيين (الوليد، 2013/2012، ص 64).

باشرت المحكمة الجنائية الدولية، التابعة لمجلس الأمن، عملها بمتابعة المتورطين في الإبادة الجماعية في رواندا، وقدمت أول المشتبهين إلى المحاكمة في سنة 1996، وبحلول عام 2016، كانت المحكمة الدولية قد أصدرت تسعة وعشرين حكما، في حق ثلاثة وثلاثين متهمًا، منهم قادة عسكريون، وسياسيون، وإعلاميون هربوا خارج البلاد (بن الشريف، 2016).

وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية أول حكمين خلال شهر ديسمبر سنة 1998، كان الأول بالسجن المؤبد ضد عمدة مدينة TABA (جون بول أكايسو) لارتكابه أعمال عنف جنسية، بالإضافة إلى أعمال تعذيب، وقتل، ولقد تقررت مسؤوليته باعتباره محرضًا مباشرًا على ارتكاب هذه الجرائم. أما الحكم الثاني فقد كان ضد الوزير الرواندي (جون كمبندا) ، حكم عليه بالسجن مدى الحياة؛ وذلك لاقترافه أفعال إبادة جماعية، والمؤامرة، والتحريض على ارتكابها، ويعتبر هذان الحكمان أول الأحكام الصادرة من محكمة جنائية دولية ضد أشخاص ارتكبوا جرائم إبادة جماعية منذ إبرام اتفاقية الأمم المتحدة للوقاية من جريمة الإبادة، وتلت هذه الأحكام أحكام أخرى مثلت اجتهاد قضائي للمحكمة باعتبار أن هذه الجريمة لم يعاقب عليها من قبل (عادل، د ت، ص 260).

ب– محاكم المجتمع المحلي (جاكاكا):

لتسريع محاكمات مرتكبي الإبادة الجماعية، والحد من عدد السجناء، أنشأت الحكومة الرواندية نظامًا طموحًا من 11000 محكمة مجتمع محلي، لمحاكمة المشتبه بهم في عمليات الإبادة الجماعية، معظم أولئك الذين اعترفوا بجرائم ،

امضوا نصف المدد المحكوم عليهم بها في خدمة المجتمع. بدأ مجلس الحكماء كمشروع تجريبي في عام 2002، وبعد تأخيرات عديدة، بدأت محاكمات مجلس الحكماء في جميع أنحاء البلاد في يوليو 2006، في البداية كانت محاكم المجتمع تسمى محاكم التحكيم الأولى (محاكم التحكيم)، ولكن في منتصف عام 1999 قررت الحكومة تسميتها جاكاكا (محاكم مجلس الحكماء) باستخدام آلية تسوية المنازعات العرفية في رواندا، هذه المحاكم المجتمعية لا تتشابه أي تشابه مع مجالس الحكماء " التقليدية " ويمكن أن نميز بينهما من خلال الآتي (والدورف، 2014).:

- محاكم الإبادة الجماعية هي مجالس حكماء مرتبطة ارتباطا وثيقا بمؤسسات، و أجهزة الدولة، والنيابة، والسجن، و تطبق القوانين الرسمية بدلا من القانون العرفي.
- محاكم مجلس الحكماء تحكم في جرائم خطيرة، في حين تحكم مجالس الحكماء التقليدية معظم الوقت في المسائل المدنية البسيطة.
- قضاة تلك المحاكم، ليسوا شيوخ مجلس الحكماء التقليدي كما حدث في الماضي، وإنما انتخب أعضاء المجتمع الشباب نسبيا كقضاة، مع ما يقرب من ثلثهم من النساء.
- بدلا من اعادة احياء التقاليد المحلية، مجلس الحكماء فرض قواعد تم تصميمها لتوسيع نطاق سيادة القانون في المجتمعات المحلية.

كان على مجلس الحكماء تحقيق عدة أهداف في آن واحد بشكل طموح وهي: كشف الحقيقة، ومعاقبة مرتكبي الإبادة الجماعية، والتوفيق بين أفراد المجتمع، لكن كان هناك انخفاض في مستويات المشاركة، و قول الحقيقة في العديد من القضايا، مما أعاق مجلس الحكماء خلال المرحلة التجريبية، كانت هناك عدة أسباب لضعف المشاركة وهي (والدورف، 2014) :

- 90 % من الروانديين من مزارعي الكفاف الذين يجب أن يقضوا معظم أيامهم في العمل، أو من العمال المتجولين المكافحين للبقاء على قيد الحياة .
- الهوتو ليس لديهم حافز كبير للمشاركة خوفا من اتهامهم إما بكونهم من الجناة، أو من المتعاونين معهم، بالإضافة لعدم وجود فرصة لمناقشة خسائرهم.
- قد يكون الناجين من الإبادة الجماعية التوتسي يترددون في تجريم جيرانهم الهوتو عندما لا يكون هناك احتمال مغرٍ للحصول على تعويض .

لزيادة المشاركة في مجلس الحكماء ، تحولت الحكومة إلى استراتيجيات قسرية، فقد تم تعديل قانون مجلس الحكماء، مما يجعل المشاركة واجبا، وفرضت الغرامات، والسجن على أولئك الذين لم يعترفوا بالحقيقة، علاوة على ذلك غرمت السلطات المحلية الناس لعدم الحضور و التأخر.

على المدى القصير مجلس الحكماء لم يقم بتعزيز المصالحة في بعض المجتمعات. الناجون من التوتسي قاموا بالجلوس بعيدا عن جيرانهم الهوتو خلال جلسات مجلس الحكماء، وهناك عدد قليل من الناجين التوتسي قُتِلُوا، وعدة مئات تعرضوا للترهيب من اتصالهم بمجلس الحكماء. من فبراير وحتى أبريل 2005، فر ما يقدر بنحو 19000 من الهوتو من رواندا نتيجة للشائعات أنهم سيكونون المتهمين في مجلس الحكماء، أو سيقتلون انتقاما منهم بعد أن وردت أسماؤهم في مجلس الحكماء؛ لكن عاد معظمهم لاحقا. ومع ذلك، فقد وقعت عمليات القتل والقتل الانتقامية من الناجين من الإبادة الجماعية على مدى السنوات العديدة الماضية.

ولعل الجانب الأكثر إثارة للقلق من مجلس الحكماء هو أنه جرم شريحة كبيرة من السكان الهوتو الكبار. اعتبارا من أواخر عام 2006 ، محاكمات مجلس الحكماء كانت قد أسفرت عن ما يقرب من نصف مليون من المتهمين بارتكاب جرائم عنيفة، بما في ذلك نحو 77000 تم تصنيفهم من أسوأ المجرمين، مما يستوجب محاكمتهم أمام المحاكم الوطنية. المسؤولون الحكوميون قالوا إنه من المستحيل اعتقال معظم هؤلاء المشتبه بهم، وتعزيز فكرة الإدانة الشاملة للهوتو، التي من غير المرجح أن تؤدي إلى اي نوع من المصالحة (والدورف، 2014).

ت– برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج :

نجح برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج DDR إلى حد كبير، على الرغم من التهديد المستمر من الملاحقة الجنائية، إذ تم تسريح معظم المقاتلين الذين قاتلوا الى جانب قوات الإبادة الجماعية، و تم إعادة إدماجهم (والدورف، 2014). فقد تم دمج ما يزيد عن 2000 جندي من القوة الحكومية الرواندية السابقة في الجيش الوطني الرواندي مع الإشارة إلى أن الجيش كان عام 1990 مكونا من 4000 جندي (تقرير مجلس الأمن، 1994، ص 10)

نجح البرنامج أيضا في تسريح وإعادة إدماج ما يقرب من 54000 مقاتل منذ عام 1995، وقد نفذت لجنة التسريح وإعادة الدمج الرواندية تلك العمليات في مرحلتين رئيسيتين، واحدة تغطي الفترة من 1997 إلى 2001 والأخرى من 2002 إلى 2007. وقد شملت تلك العمليات خمسة قوى مسلحة متداخلة هي (والدورف، 2014):

- الجيش الملكي، المهزوم في يوليو عام 1994 .
- الجبهة الوطنية الرواندية، وقوة المتمردين ومعظمهم من التوتسي التي هزمت نظام الإبادة الجماعية في يوليو عام 1994.
- الجيش الوطني الرواندي ، والذي سمي فيما بعد بقوات الدفاع الرواندية (الجيش الوطني الرواندي / RDF) و هو الجيش الرواندي بعد الإبادة الجماعية.
- جيش التحرير المقاتلون الذين شاركوا في القتال خلال الأعوام 1997- 1999، و2001، في شمال غرب رواندا.
- الجماعات المسلحة و الديمقراطية (الذين قاتلوا تحت تسميات سياسية وعسكرية مختلفة).

خلال المرحلة الأولى من نزع السلاح و التسريح و اعادة الإدماج 1997 – 2000 ، تم نزع السلاح وتسريح وإعادة إدماج نحو 18692 من جنود الجيش الوطني الرواندي، وهو يمثل توازنا مع إعادة دمجهم، حيث حصل جميع المقاتلين السابقين على دعم إعادة الاندماج (مجموعة الاحتياجات الأساسية) (الشبوط، 2018، ص 276).

أما المرحلة الثانية من نزع السلاح و التسريح و اعادة الإدماج 2002– 2008 ، فقد أنشأ المجتمع الدولي البرنامج الإقليمي في عام2001 ، والمتعدد الأقطار للتسريح، وإعادة الإدماج من أجل تعزيز نزع السلاح، والتسريح، واعادة الإدماج في السبعة دول المتضررة من الحرب: أنغولا، وبورندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، وأوغندا وتم تمويل البرنامج بـ 500 مليون دولار أمريكي من قبل البنك الدولي والصندوق الاستئماني للمانحين متعدد الأطراف، قامت رواندا بإنشاء برنامج التسريح وإعادة الادماج الرواندي(RDRP) في أواخر 2001، وجعلت لجنة RDRP المسؤولة عن البرنامج، حيث بلغت ميزانية رواندا لهذا التدريب من 53,3 مليون دولار أمريكي كان من المقرر انهاء البرنامج في عام 2005، ثم تم تمديده إلى نهاية عام 2008 بسبب العودة البطيئة للجماعات المسلحة من جمهورية الكونغو الديمقراطية (الشبوط، 2018، ص 277).

لقد كان لهذا البرنامج دور كبير في تحقيق الاستقرار، والمصالحة الوطنية، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية، وفي أعادة دمج المقاتلين في المجتمع الرواندي.

ث– الإصلاح المؤسسي والفحص:

كان الإصلاح المؤسسي (وبخاصة إصلاح القطاع الأمني) له أولوية ملحة في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية في رواندا؛ لأن معظم من يرتبطون مع الحكومة، والشرطة، والجيش فروا من البلاد قبل التقدم العسكري للجبهة الوطنية الرواندية. و أكثر المتورطين في الإبادة الجماعية فروا خارج رواندا. تم إدماج بعض كبار المسؤولين السابقين، وأفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة، حتى في ظل الاعتراضات من جمعيات الناجين (والدورف، 2014).

ج– التعويضات و جبر الضرر:

حتى يوليو 2007، لم يصدر أي قانون تعويضات جديد، بعض كبار المسؤولين الروانديين أصروا أن البلاد لا تستطيع تحمل تمويل التعويضات، كما صرح دوميتيللا موكانتاجانزوا، الأمين التنفيذي للخدمة الوطنية لاختصاصات مجالس

الحكماء: "التعويض بالمعنى القانوني، نعتقد أنه من المستحيل بالنسبة لنا، نحن لا يمكن أن نلتزم بشيء لسنا متأكدين من امكانية تحقيقه".

على الرغم من عدم وجود صندوق للتعويضات، وتقديم تعويضات محدودة من مجلس الحكماء للناجين من الإبادة الجماعية. فبشكل أولي، منحت محاكم مجلس الحكماء على المستوى المحلي معظمها تعويضات لضحايا الإبادة الجماعية لخسارتهم في الممتلكات (ما لم يكن قد تم التوصل إلى تسويات ودية). أولئك الذين لا يستطيعون دفع ثمن المسروقات، أو ما قاموا بتدميره ، غالبا كانوا يطلبون للعمل بما يعوض تلك الديون من خلال آليات عمل غير مأجور عند الناجين. كما قدم مجلس الحكماء قدرا من التعويضات الرمزية: فكان يجب على أولئك الذين اعترفوا بذنبهم الكشف عن مكان وجود رفات الضحايا اذا كانوا يريدون الاستفادة من عقوبات مخففة. خلال الإبادة الجماعية، تم القاء العديد من الضحايا في مجاري الصرف، والخنادق، و تم نثر العديد من الجثث على سفوح الجبال. ما يريده الناجون من الإبادة الجماعية بشكل حقيقي، بصرف النظر عن التعويض، هو العثور على رفات أحبائهم و اعادة دفنهم بشكل كريم (والدورف، 2014).

خلاصة القول فإن ما اتبعته رواندا في معالجة أثار الصراعات المسلحة، والإبادة الجماعية، نجح بقدر كبير في تحقيق الاستقرار، وإنهاء العنف المسلح، وتوحيد بناء رواندا لبناء وطنهم وتنميته .

الخاتمة

في الختام إن مفهوم الإبادة الجماعية يتمحور حول عملية التدمير الجزئي والكلي لجماعة بشرية معينة، بدوافع عنصرية قد تكون إثنية، أو قومية، أو دينية، هذا التدمير له أبعاد مختلفة ذات طابع معنوي، ومادي. وهذا التوصيف ينطبق على الجريمة التي وقعت في رواندا سنة 1994، التي بلغ عدد ضحاياها ما بين 800000، و1000000 قتيل، من دون أن يكون للمجتمع الدولي دور في منع وقوعها، وهو دليل على فشل دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ممارسة دورهما في حفظ الأمن، والسلم الإنساني، وفي تحقيق مبدا أخلاقي، وهو احترام القيم الحضارية الإنسانية.

إن جذور الصراع السياسي الإثني في رواندا نشأة في العلاقة الاقتصادية والسياسية غير العادلة بين الهوتو والتوتسي القائمة على وجود تابع ومتبوع قبل المرحلة الاستعمارية، التي تحولت بعد خضوع رواندا للاستعمار الألماني والبلجيكي بسبب سياسة التفرقة والتمييز إلى علاقة إثنية عنصرية، حيث ساهمت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تطورها إلى صراع سياسي إثني مسلح اتخذ أشكالا مختلفة من العنف المعنوي والمادي المتبادل بين الطرفين لتكون محصلته النهائية جريمة الإبادة الجماعية.

بدأ الصراع السياسي الإثني المسلح في رواندا مع انطلاق الثورة الاجتماعية عام 1959 التي كانت تهدف إلى بناء نظام سياسي يمثل الهوتو فقط دون التوتسي، فنشأت جمهورية الهوتو ونشأت معها الصراعات السياسية المسلحة بين الهوتو والتوتسي الذي كانت نهايتها وقوع الإبادة الجماعية سنة 1994، فطوال هذه الفترة الممتدة من الثورة إلى الاستقلال إلى الفترة التي حكم فيها الرئيس غريغور كايبندا، والفترة التي حكم فيها الرئيس هابياريمانا كان باب الصراع السياسي الإثني المسلح مفتوحا ومستمرا بشكل تصاعدي فحتى محاولات التسوية السياسية لم يكتب لها النجاح بسبب المتطرفين من الهوتو.

لم يتوقف الصراع السياسي الإثني المسلح في رواندا طيلة ما يقارب الثلاثة عقود ونصف بسبب الإرث العنصري الإثني الذي خلفه الاستعمار الالماني والبلجيكي، والفشل من الناحية السياسية في بناء نظام سياسي رواندي قادر على احتواء الجميع من خلال هوية وطنية جامعة، وترسيخ أسس الحكم الرشيد القائم على تحقيق العدالة والديمقراطية والتنمية، والذي ترتب عليه بروز عوامل أخرى في تغذية الصراع المسلح

وهي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة للمجتمع

إن جريمة الإبادة الجماعية في رواندا سنة 1994، هي حصيلة لسلسلة الصراع السياسي الإتني المسلح الممتد منذ قيام الثورة الاجتماعية للهوتو سنة 1959، تبعتها سلسلة من أعمال العنف والعنف المضاد بين الهوتو والتوتسي ارتكبت خلالها المذابح والمجازر الجماعية، عمليات الاعتقال، والاغتيالات السياسية، والتهجير، ونشر الحقد العنصري، وبث خطاب الكراهية، حتى وقوع الحرب الأهلية سنة 1990، ثم الإبادة الجماعية سنة 1994.

لقد كان صراعا دمويا انتهى بجريمة بشعة خلفت أثار سيئة جدا في المجتمع الرواندي استطاع أن يتجاوزها، ويتصالح مع نفسه، ويقدم للعالم نموذجا، وتجربة يستفاد منها في معالجة أثار الصراعات، والحروب، والجرائم ضد الانسانية .

النظام السياسي الذي تكون بعد وقوع جريمة الإبادة الجماعية، لم يستمر في تطبيق السياسة التي انتهجها هابياريمانا في ممارسة العنصرية الإثنية، بل تم اتباع سياسة ومعالجات جديدة لأثار ومخالفات الصراع، وجريمة الإبادة الجماعية، فمن الناحية السياسية تم التركيز على بناء نظام سياسي بعيدا عن ممارسة العنصرية الإثنية؛ لخلق هوية وطنية جامعة إلى الحد الذي جرم الدستور استخدام لفظ الهوتو والتوتسي، ومن الناحية القضائية بذلت جهود لتطبيق العدالة الانتقالية بجوانب متعددة من خلال محاكمات دولية، ووطنية، ومجتمعية، ونزع السلاح، والدمج، ومن الناحية الاقتصادية فقدت بدأت عملية تنمية حقيقية حققت نتائج ملموسة في تحسين الوضع والمؤشرات الاقتصادية.

إن الحالة الرواندية في تجاوز أثار الأزمة بمختلف أبعادها نموذج يستفاد منه في تحقيق النجاح من خلال قوة وصدق الإرادة السياسية للنخب وللشعب في تضميد جراح الماضي وبناء دولة يعيش فيها الجميع بسلام.

ويمكن تلخيص الخاتمة في النتائجِ التاليةِ:

1- أثرت مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتداخلة والمترابطة مع بعضها في عملية الرواندي .

نشأة الصراع السياسي الإثني المسلح في رواندا وتطوره إلى جريمة الإبادة الجماعية سنة 1994.

2- جريمة الإبادة الجماعية في رواندا سنة 1994، هي محصلة للصراع السياسي الإثني المسلح بين الهوتو والتوتسي الذي انتهى بقيام المتطرفون من الهوتو بالتخطيط والتحضير والتنفيذ لجريمة الإبادة ضد التوتسي والمتعاطفين معهم .

3. بلغ عدد ضحايا الإبادة ما يقارب المليون قتيل، إضافة إلى الأعداد الكبيرة من اللاجئين واثار نفسية واجتماعية واقتصادية أترث على الحياة في رواندا بشكل عام، واستمرت أثارها لسنوات بعد الإبادة.

4.استطاع الشعب الرواندي بعد جريمة الإبادة أن يؤسس نظامًا سياسيًا اتبع سياسات ومعالجات سياسية وقانونية وقضائية واقتصادية استطاع من خلالها تجاوز كل الأثار والذكريات المؤلمة لتكون رواندا نموذجا يستفاد منها في تجاوز مآسي الحروب والجرائم ضد الإنسانية .

ومن خلال هذه الدراسة وما توصلت إليه من نتائج نقدم التوصيات التالية:

1- جريمة الإبادة الجماعية في رواندا سنة 1994 (7 أبريل – 4 يوليو) هي جريمة بشعة وقعت مثلها العديد من الجرائم في تاريخ البشرية، وحادثة انسانية مؤلمة نحتاج أن نبقيها في الذاكرة البشرية، لنأخذ منها الموعظة والعبرة، وندعو إلى منع تكرارها في أي مكان من العالم.

2- إن التجربة الرواندية الناجحة في إدارة مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية فيها العديد من الجوانب التي يمكن الاستفادة منها في تجاوز الصراعات الداخلية التي تعيشها الشعوب في أي مكان وزمان.

3- تحقيق العدالة، والتنمية، بين مكونات المجتمع من خلال نظام سياسي رشيد هو الوسيلة الأنجح في ضمان عدم نشأة، وتجذر، ووقف الصراعات المسلحة وما تخلفه من مآسي،وأثار،

4- يحتاج أي مجتمع يعيش حالة صراع إلى إرادة سياسية قوية، وصادقة يجتمع حولها الجميع لتحقيق العدالة، والتنمية، والسلام، ووعي وطني يرتقي بمستوى السلوك إلى ما يخدم المصلحة العامة

قائمة المراجع

اولاً: الكتب:

أنطوان القوال. (2009). الموسوعة الجغرافية أضواء على العالم (المجلد الطبعة الثانية). بيروت: دار الشمال.///عبدالله عبدالرازق إبراهيم . (2002). الجذور التاريخية للصراع بين الهوتو والتوتسي في هضبة البحيرات. *أزمة البحيرات العظمى*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية /جامعة القاهرة.

عبدالمنعم سعد بركة. (21–22 أفريل 2002). ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى. *الأصول التاريخية للتوتسي*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة.

لبنى أحمد نور. (2014–2015). *الصراع الإثني : دراسة أنثروبولوجية لقبائل التوتسي في رواندا*. د م: معهد البحوث والدراسات الأفريقية.

مارتن شو. (2017 م). *الإبادة الجماعية مفهومها ، وجذورها ، وتطورها ، وأين حدثت ...؟* (المجلد ط1). (محيي الدين حميدي، المترجمون) الرياض: العبيكان للنشر.

مُحَمَّد عادل مُحَمَّد سعيد. (2009). *التطهير العرقي دراسة في القانون الدولي العام والقانون الجنائي المقارن*. الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة.

مُحَمَّد غسان الشبوط. (2018). المصالحة بين الدولة والمجتمع في ضوء تجارب العدالة الانتقالية الافريقية : رواندا نموذجا. تأليف مجموعة مؤلفين، *العدالة الانتقالية في أفريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية – دراسة في تجارب لجان الحقيقة: مكتسبا وتحديات*. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .

ثانيا: الدوريات العلمية:

حمدي عبدالرحمان حسن . (1998). *قضايا في النظم السياسي الإفريقية*. القاهرة: مركز الدراسات المستقبل الإفريقي.///حمدي عبدالرحمن. (يناير, 1999). التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى. *السياسة الدولية*.

السعيد إبراهيم البدوي. (د ت). الصراعات والحروب الأهلية في هضبة البحيرات. *مجلة الجمعية الجغرافية* الشفيع مُحَمَّد المكي. (ديسمبر, 2000م). الصراع في منطقة البحيرات العظمي وتداعياته. *دراسات إفريقية*(جامعة إفريقيا العالمية).

زياد ربيع. (د ت). جرائم الإبادة الجماعية. *دراسات دولية*(التاسع والخمسون).

مستاري عادل. (د ت). المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا TPIR. *مجلة الفكر*(العدد الثالث).

ثالثا: الرسائل العلمية.

بوغرارة رمضان. (2006). القيود الواردة على اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية رسالة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان. كلية الحقوق / جامعة مولود معمري.

حسين بوقارة. (2009/2010). النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة. *جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة/كلية العلوم السياسية والإعلام*. الجزائر.

زوينة الوليد. (2013/2012). جريمة الإبادة الجماعية على ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا رسالة ماجستير . الجزائر، بن عكنون: جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق .

زيان بوبكر وميلان سفيان. (2012/2013). *جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي الإنساني مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق* . بجاية: جامعة عبدالرحمان ميرة/ كلية الحقوق والعلوم السياسية.

سامية شابوني. (2009/2010). *النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية رسالة ماجستير*. جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة /كلية العلوم السياسية والإعلام.

سعد زغلول عبدربه. (د ت). الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا في الفترة من 1884 إلى 1988 رسالة ماجستير غير منشورة. الاسكندرية: كلية الأداب /جامعة الإسكندرية.

كلثوم زياني. (2012–2022). الإتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات رسالة ماجستير. جامعة الجزائر3/كلية العلوم السياسية والإعلام.

مباركة رحلي. (2014 – 2015). الحرب الأهلية في رواندا 1994 والمواقف الدولية منها. *مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر*. بسكرة: جامعة مُحَمَّد خيضر –كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية شتمة.

التقارير

تقرير مجلس الأمن. (30 11, 1994). تقرير مرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (s/1994/1344). نيويورك: الأمم المتحدة.

ديني سيغي. (1994). *تقرير عن حال حقوق الانسان في رواندا*. قرر الخاص للجنة حقوق الانسان.

ثالثاَ: شبكة المعلومات الدولية:

أمجد الدهامات. (26 06, 2019). ww.annabaa.org. تاريخ الاسترداد 28 12, 2019، من شبكة النبأ.

الجزيـــــــــــرة. (19 11, 2017). www.aljazeera.net /knowledgegate/magazine/2017/11/19.
تاريخ الاسترداد 28 12, 2019، من المعرفة مجلة الجزيرة.
الجزيـــرة. (د ت). https://www.aljazeera.net/. تاريـــخ الاسترداد 02 11, 2019، من الجزيرة.
حمـــدي عبـــدالرحمن حســـن. (2019). www.aljazeera.net. تاريخ الاسترداد 3 1, 2020، من الجزيرة.
خالـــــــد بـــــــن الشـــــــريف. (27 5, 2016). www.sasapost.com/genocide-in-rwanda.
تاريخ الاسترداد 23 12, 2019، من ساسهsas.
ســـــــــــــامان نـــــــــــــوح. (05 06, 2019). www.alahalireport.com. تاريـخ الاسـترداد 28 09, 2019، من الأهالي ريبورت.
طـــــارق عبـــــدالحافظ الزبيـــــدي. (29 تمـــــوز, 2019). mcsr.net/news508. تاريـــخ الاســـترداد 03 01, 2020، من مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية.
لارس والـــــــــــــــــــــــدورف. (06 01, 2014). pltjust.blogspot.com/2014/01/ddr.html.
(سـعيد عزالـدين نصـر، المحـرر) تاريـخ الاسـترداد 28 12 , 2019، من المفوضية الشعبية للعدالة الإنتقالية.
محمـــــــــــــــود العـــــــــــــــدم. (7 4, 2019). www.aljazeera.net/ews/politics. تاريخ الاسترداد 22 12, 2019، من الجزيرة.
مصطفى سيد مصطفى. (2006). *الإبادة الجماعية في إقليم البحيرات العظمى : ديناميات الصراع والعنف الإثني في وسط أفريقيا رسالة ماجستير*. الخرطوم: جامعة النيلين /كلية الدراسات العليا– قسم العلوم السياسية.
بـن سـتانتون. (2016) . موقـع منظمـة مراقبـة الإبادة الجماعيـة. (بـلا تاريـــــخ). http/www.genocidewatch.org. تم الاسترداد من موقع منظمة مراقبة الإبادة الجماعية.
نســـــــــــــرين الصـــــــــــــباحي. (19 2, 2018). www.qiraatafrican.com/home/new. تاريـــخ الاسترداد 22 12, 2019، من قراءات إفريقية.
نـــــــــــــــور علـــــــــــــــوان. (5 4, 2019). *www.noonpost.com/content*. تاريـخ الاســترداد 22 12, 2019، مـــــن نـــــون بوســـــت .

GENOCIDE IN RONDA - HISTORICAL APPROACH

MAFTAH **A**L **H**ASONI **A**L **J**AMAL[*] and **M**OHSEN **R**AMADAN **J**ABER[**]
[*]Faculty of Economics and Commerce, Al-Marqab University- Libya
[**]Faculty of Economics and Commerce, Al-Asmarya Islamic University- Libya

ABSTRACT

The research deals with studying the facts of the genocide in Rwanda by clarifying the concept of genocide, analyzing the factors of the emergence and continuation of armed ethnic political conflict, and presenting the stages of its development that ended with the occurrence of the genocide, which reached a million Tutsi victims and sympathizers with them.

The Rwandan society, consisting of three ethnic groups (Hutu, Tutsi, and Twa), before the colonial period lived a stable life governed by an economic, social and political relationship in which the Hutus were subject to the control of the Tutsi, with the possibility of changing the affiliation with the Hutu or Tutsi with the change of the economic situation, this relationship is unfair in The Rwandan society is the main factor in the origin of the conflict in Rwanda The armed ethnic political conflict arose and continued from the social revolution in 1959 and the independence of Rwanda in 1961 until the occurrence of the genocide in 1994 due to a combination of political, social, economic and cultural factors and their influence in feeding and escalating the conflict.

Rwanda has been able to overcome its crisis through a set of measures and treatments on the political side that worked to unify the national identity and contain all components of society without racism or exclusion, and the economic side that succeeded in achieving real development in various fields, in addition to effective efforts in achieving reconciliation. And transitional justice, so it has become a model that can be used in societies experiencing armed conflict.

KEY WORDS: Hutu, Tutsi, ethnic political conflict, genocide.